فَجوَة الثقة

الأولَويَّات التُونسيَّة في الذِّكرَى السَنويَّة الأُولى لإنتخَابَات المَجلِس الوَطَني التَأسِيسي

نتائج مجموعات التركيز بتونس

30 أكتوبر– 07 نوفمبر2012

إعداد نيكول روزويل وأسماء بن يحي

ديسمبر 2012

المعهد الوطني الديمقراطي

455 طريق ماساشوسيتس، نيويورك الدور الثامن

واشنطن العاصمة 20001-2621

هاتف: 202-728-5500

فاكس: 202-728-5520

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org

تم إعداد هذا التقرير و إجراء الأبحاث التي قام بها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في تونس بفضل تمويل من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار اتفاق التعاون المشترك رقمS-NEAPI-11-CA-344-A001٠لا تعبر الأراء المذكورة في هذا التقرير إلا على أفكار المؤلفين و لا تعكس بالضرورة وجهة نظر مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط أو حكومة الولايات المتحدة٠يمكن توجيه أي أسئلة حول مضمون هذا التقرير إلى كاثي غيست، مديرة الشؤون العامة في المعهد الوطني الديمقراطي, على الرقم (202) 728-5535, kgest@ndi.org

جميع الحقوق محفوظة ©للمعهد الوطني الديمقراطي٠ جميع الحقوق محفوظة، يمكن نسخ و/أو ترجمة أجزاء هذا التقرير لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد الوطني الديمقراطي على أنه مصدر المادة و تقديم نسخ من أي ترجمة للمعهد٠

المحتوى

المعهد الديمقراطي الوطني 1
تمهيد 2
خريطة تونس..... 5
موجز تنفيذي 6
النتائج الرئيسية..... 10
أولاً: التوجُّه الوطني 10
ثانياً: أولويات المواطن..... 13
ثالثاً: المشاركة والنشاط..... 15
رابعاً: المسار الدستوري..... 17
خامساً: الإنتخابات وثقة الناخبين 20
سادساً: القيادة السياسية..... 22
سابعاً: التطلع إلى الأمام..... 24
الخاتمة و التوصيات..... 27
الملحق أ: الملامح الديموغرافية لمجموعات التركيز 30

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الوطني الديمقراطي هو منظمة غير ربحية، غير حزبية وغير حكومية، تستجيب لتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وتهتم بتعزيزها. ويسعى المعهد منذ تأسيسه في عام 1983 مع شركائه المحليين إلى دعم وتقوية المنظمات السياسية والمدنية، والعمليات الإنتخابية، وتعزيز مشاركة المواطنين، والإنفتاح والمساءلة داخل الحكومات. ومن خلال تكاتف جهود موظفيه والناشطين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، يُقّرب هذا المعهد الأفراد والجماعات من بعضها البعض لتبادل الأفكار والمعارف والخبرات والتجارب. ويتعرف الشركاء بالتالي بشكل واسع على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكييفها مع احتياجات بلدانهم. وتدعم المقاربة الدولية التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني الرسالة التي مفادها أنه رغم عدم وجود نموذج ديمقراطي واحد، هناك بعض المبادئ الأساسية التي تتشارك فيها جميع الديمقراطيات. يتمسك عمل المعهد بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق إنسان. كما أنه يدعم تطوير قنوات الإتصالات التي تؤطرها المؤسسات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين و يعززقدراتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد، يرجى زيارة الموقعwww.ndi.org .

تمهيد

تزامُنًا مع الذكرى السنوية الأُولى للإنتخابات الديمقراطية في تونس بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي، يناقش التونسيون مدى تلبية المشهد السياسي التعددي الجديد لتوقعات المواطنين من أجل التغيير الاقتصادي و الإجتماعي و السياسي. منذ الإنتخابات التي جرت في اكتوبر 2011 عمل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على صياغة دستور جديد للبلاد في حين تتعامل الحكومة الإئتلافية المؤقتة مع شواغل إرتفاع تكاليف المعيشة و معدلات البطالة و التوترات الإجتماعية و السياسية التي كثيرا ما تتسبب في اندلاع أعمال العنف في أنحاء البلاد.

جرت هده الجولة من مجموعات التركيز في أواخر أكتوبر\أوائل نوفمبر 2012 ، أي مباشرة بعد الذكرى السنوية الأولى لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي و الذي يعتبر رمزيا الموعد النهائي لإتمام الدستور. و قد أدى الإحباط الحاد بسبب ما يعتبره المواطنين تناحرا سياسيا داخليا الى تأخيرالمسار الإنتقالي، الأمر الذي يعد غير مبرر لدى عدد متزايد من المواطنين. كما لا تزال الثقة في الأحزاب السياسية التونسية في أدنى مستوياتها منذ أن بدأ المعهد الديمقراطي إجراء بحوث الرأي في مارس 2011 حتى مع تزايد إنفتاح الناخبين التونسيين على بيئة حزبية تعددية حقيقية. عبر المواطنون بشكل موحد عن تطلعات عالية بشأن قيام المجلس الوطني التأسيسي، كمؤسسة و كأفراد منتخبين، بعمل أفضل لتعزيز التواصل حول التقدم المحرز في عملية إتمام صياغة الدستور. كما عبروا عن مخاوفهم من أن مصداقية الإنتخابات الوطنية القادمة قد تكون مهددة جراء الجو السياسي المتوتر.

الهدف - من أجل تقديم معلومات موضوعية و حينية حول أولويات المواطنين ونظرتهم للعملية الانتقالية للقيادات السياسية والمدنية في تونس ، قام المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) بدراسات نوعية في العديد من المدن التونسية منذ شهر مارس 2011 وركّز المعهد الوطني الديمقراطي في الجولة السابعة لمجموعات التركيز على مواقف المواطنين من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ونتائجها، إضافة إلى التوقعات للعام المقبل بما في ذلك إتمام الدستور و تنظيم الانتخابات الوطنية . وتضمن الدراسة التي أُجريت خلال الفترة الممتدة بين 30 أكتوبر الى 7 نوفمبر 2012 مناقشات 12 مجموعة تركيز في أربعة مدن من مختلف أنحاء البلاد، وتعرضت للنقاط التالية:

- وجهات النظر حول مدى تحقيق المرحلة الإنتقالية السياسية لتوقعات المواطن .
- تصورات حول الدور الدي تلعبه المؤسسات السياسية بما في ذلك المجلس الوطني التأسيسي و الحكومة الإئتلافية في المرحلة الإنتقالية في تونس.
- المواقف إزاء أدوار و مساهمات الأحزاب السياسية.
- التوقعات حول إتمام صياغة الدستور و الإتفاق على إطار عمل سياسي مستقبلي و إدارة الإنتخابات القادمة.

وقد كلّف المعهد "ELKA للإستشارات" بتنظيم الدراسة في أربع مدن من كامل أنحاء الجمهورية. وتتخصص شركة ELKA في القيام ببحوث سبر الآراء و التسويق وتعمل في تونس. وتمثل هذه الدراسة بالنسبة للمعهد الوطني الديمقراطي الجولةَ السابعة في سلسلة متواصلة من بحوث سبر الآراء التي أجراها المعهد مند بداية الإنتقال السياسي بهدف تقديم تحليل لمواقف المواطن التونسي حيال الإنتقال السياسي الجاري.

أبحاث مجموعة التركيز: مجموعات التركيز هي طريقة بحث تعتمد المقابلاتَ المفتوحةَ الموجهة في إطار مجموعات يُسَيِّر النقاشات بين أفرادها وسيطٌ يتَّبع توجيهات مُعَدَّة سلفا. ويتمثّل الهدف من أبحاث مجموعات التركيز في فهم مواقف وآراء وتجارب المشاركين الذين يتم اختيارهم للمشاركة في هذه العملية. وتُعتَبر مجموعات التركيز مفيدةً بشكل خاص في الحصول على فهم أكبر للدوافع والمشاعر والقيم التي تقف وراء ردود أفعال المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، يُمكّن هذا النوع من طرق البحث المشاركينَ من تبادل الأفكار - وبذلك ينكشف فهم أعمق للأسباب الكامنة وراء الآراء التي يعبّرون عنها - والتي قد لا تظهر في المقابلات المتعمقة الفردية أو في الدراسات الكمية. وتدور مناقشات مجموعات التركيز بين عدد صغير من المشاركين يتراوح عادة بين 8 و 12 فردا في المجموعة الواحدة. ومع ذلك، قد تكون المجموعات أصغر أو أكبر قليلا من العدد المثالي، حسب الحالة. فعلى سبيل المثال، قد تستفيد الدراسة مع مجموعة نسائية في منطقة معزولةٍ من أن تكون أكبر عددا بسبب وجود إحتمال كبير أن ترفض واحدة أو أكثر من المُشارِكَاتِ التحدّثَ مطوّلاً، حتى مع وجود إلحاح من الوسيط. كما تمثل نتائج مجموعات التركيز صورةً تعكس الآراء في الوقت الذي أجري فيه البحث. وبالنظر إلى ديناميكية العملية الانتقالية في تونس، فإن الرأي العام في تغيّر مستمر يحاكي ردود أفعال المواطنين بالنسبة للأحداث الجارية. لذلك فإن الاستنتاجات من هذا التقرير لا تمثل سوى الآراء التي عبّر عنها المواطنون في فترة إجراء الأبحاث في نوفمبر\أوائل ديسمبر2012.

المنهجية: نظم المعهد الوطني الديمقراطي في الفترة الممتدة من 30 اكتوبر إلى 7 نوفمبر 2012، 12 مجموعة تركيز مع 121 مشاركاً في أربع مدن في مختلف أنحاء تونس و هي ؛ تونس و سيدي بوزيد و قابس والمنستير . وقد تم اختيار المدن المُستهدفةَ على أساس حجم سكانها، و ثقلها الاقتصادي و موقعها الجغرافي و أنماط التصويت في انتخابات 2011. وللحصول على وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع التونسي حدد المعهد الوطني الديمقراطي ثلاث مجموعات ديمغرافية مختلفة لكل موقع : 1) مجموعة مختلطة من الشباب (تتراوح أعمارهم بين 24-35 سنة) ؛ 2) مجموعة من النساء فوق سن 35 عاما؛ و 3) مجموعة من الرجال فوق سن 35 عاما. وتضم كل مجموعة بين 9 و 12 مشتركاً. أما التقسيم حسب الجنس فكان 52 بالمائة رجال و48 بالمائة نساء. وقد تم اختيار المشاركين وإعادة فرزهم لضمان التكافؤ بين الجنسين وتمثيل مختلف الأحياء، والخلفيات الإجتماعية والإقتصادية، ومستويات التعليم والمهن.

مجموعة العمل والإعدادات اللوجستية: كلّف المعهد "ELKA للإستشارات" بتنظيم الدراسة في أربع مدن من كامل أنحاء الجمهورية. كان الوسيط الذي أشرف على جميع مجموعات التركيز مواطنا تونسيا درّبه كل من المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)و ELKA على تقنيات الوساطة. وأعتُمدت اللهجة التونسية كلغة حوار في كافة المجموعات كما تم إعداد نص الحوار باللغتين العربية والإنكليزية .

مواقع المجموعة: أُجريت مجموعات التركيز الإثني عشر المذكورة في هذا التقرير في أربعة مواقع في جميع أنحاء تونس: تونس الكبرى وسيدي بوزيد و قابس و المنستير (انظر الخريطة في هذا القسم). و كانت المواقع المختارة لهذه الدراسة مناطق حضرية أو شبه حضرية. وقد تم إختيار تونس الكبرى لأنها تضم العاصمة و أكبر مدينة هي تونس و المناطق المجاورة وهي تعد المركز الوطني للمؤسسات العمومية و التجارة و السياحة. تعتبر سيدي بوزيد المدينة التي انطلقت منها الإحتجاجات التي أسفرت على المرحلة الإنتقالية السياسية في البلاد و قد كانت هذه المنطقة مهملة من قبل الحكومة المركزية. بالرغم من موقعها في الجهة الساحلية لتونس إلا أن إقتصاد قابس يعتمد على إنتاجها الصناعي بدلا من السياحة، و قد شهدت أيضا أسابيع من الاضرابات طوال شهر أكتوبر ردا على عملية التوظيف التي نظمها المجمع الكيميائي بالجهة. و أخيرا تم إختيار المنستير لتمثيل منطقة الساحل و بإعتبارها أيضا مسقط رأس الرئيس التونسي الأول الحبيب بورقيبة.

و في مختلف الحالات تم إختيار أماكن مناسبة لإجراء جلسات المناقشة لضمان خصوصية المشاركين و مساحة كافية للمراقبة المباشرة من قبل موظفي المعهد الوطني الديمقراطي.

التأثير الخارجي: يتم في جميع الحالات، بذل كل جهد ممكن لضمان عدم ممارسة أي تأثير لا مُسوِّغَ له على المشاركين في المجموعات. كذلك لا يتم الإفصاح عن التوجيهات المُعتمدة في إدارة النقاش في مجموعات التركيز للسلطات المحلية قبل إنطلاق نقاشات المجموعة. ولم تُظهر هذه الدراسة أي حالة تكون فيها نتائج مجموعة واحدة أو أكثر مختلفة جذريا عن نتائج المجموعات مجتمعة، مما يعني أن أي تأثير محلي لم يكن له أي وَقع على هذه الدراسة في حالة حدوثه.

خريطة تونس

الموقع الإلكتروني لدول العالم الواحد. يوليو 2012.

موجز تنفيذي

يستطلع هذا التقرير الرأي العام في تونس في أواخر أكتوبر/أوائل نوفمبر2012. يدرس التقرير من خلال 12 مجموعة تركيز مع 121 مشاركا تونسيا، مواقف المواطنين التونسيين ومخاوفهم بشأن التقدم المحرز نحو صياغة دستور البلاد، ودور المؤسسات السياسية، والتوقعات للإنتخابات المقبلة. كما هو الحال مع جميع دراسات إستطلاعات الرأي التي يقوم بها المعهد الوطني الديمقراطي، سُئل المشاركين حول وجهات نظرهم بشأن الأحزاب السياسية و أداء المؤسسات الحاكمة، والأمن، والقضايا ذات الإهتمام العام. ويمكن الإطلاع على ملخص للنتائج الرئيسية أدناه. وترد تفاصيل النتائج الكاملة، بالإضافة إلى إقتباسات مختارة من المشاركين، في قسم النتائج الرئيسية لهذا التقرير.

أولاً: التوجُّه الوطني

بعد مرور عام من إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ،عبّر التونسيون عن قلقهم من الإنقسام السياسي والارتباك حول الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المعارضة خلال المرحلة الإنتقالية. يشعر ثلثي المستجوبين بأن البلاد تسير في الإتجاه الخاطئ. كما أشار المشاركون إلى التأخير في صياغة الدستور، فضلا عن عدم قدرة الأحزاب على وضع جانب المصالح الضيقة لإيجاد توافق في الآراء بشأن المسائل القانونية الرئيسية، بما في ذلك الإتفاق على الإطار السياسي وتقسيم السلطات. بينما تختلف وجهات النظر حول وضعية أحزاب المعارضة، يوجد هناك إحباط واسع النطاق حول أدائها منذ الإنتخابات.

تواصل أقلية متفائلة الإستشهاد بحرية التعبير وتكوين الجمعيات كمؤشرات التقدم الإيجابي. و يرى بعض المستجوبين على وجه التحديد، أن هذه التحسينات تمكّن المواطنين من الإشراف على عمل الحكومة بطرق لم تكن ممكنة في عهد رئاسة زين العابدين بن علي.

يعتقد المشاركين أن ما أعاق التنمية الإقتصادية وخلق فرص عمل هي الإضرابات وعدم الإستقرار المزمن، بالاضافة إلى الفساد وعدم الكفاءة في الإدارة التونسية. وركز سكان قابس بشكل خاص على هذه القضايا، بعد أسابيع من الاحتجاجات بدافع ما كان ينظر إليه على أنه عملية توظيف تمييزية في المجمع الكيمائي المحلي.

يجمع أغلب المشاركين على أن نوعية العيش للتونسيين قد تدهورت منذ الإنتخابات و يرجع ذلك أساسا إلى تقلص القدرة الشرائية بالمقارنة مع الإرتفاع السريع في الأسعار. يُلقي المشاركون اللوم على الحكومة لفشلها في الإرتقاء إلى مستوى الوعود التي قطعوها خلال الإنتخابات. كما ينظر المستجوبون إلى محاولات توفير تحسينات إيجابية، مثل منح البطالة ما قبل الانتخابات في عام 2011، على أنها تعوق خلق فرص العمل الحقيقية أو أنها ببساطة غير كافية لمواكبة إرتفاع الأسعار التي تشهدها جميع أنحاء البلاد.

تعتبر الأحزاب السياسية من الائتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء، هي السبب الرئيسي لإحباط المستجوبين، على الرغم من أن الرجال هم أكثر إعتقاد من نظرائهم من النساء بأن الحكومة بحاجة لمزيد من الوقت لمعالجة المشاكل الملحة. على الرغم من القلق الإقتصادي المتزايد والتأخير في العملية السياسية، فإن إحتمال تواصل إحتجاجات مفتوحة ومستمرة يظل منخفضا، ما لم يتفاقم عدم الاستقرار الحالي ويتحول إلى صدمات إقتصادية أو إجتماعية في النظام بأكمله.

ثانياً: أولويات المواطن

تبقى أولوية المشاركين الرئيسية خلق فرص العمل والتنمية الإقتصادية وذلك للتخفيف من إرتفاع تكاليف المعيشة ، بغض النظر عن الجنس أو الجغرافيا. يرى المستجوبين الجهود التي تبذلها الحكومة والمستثمرين الخواص لخلق فرص عمل أنها محدودة للغاية وغير متناسبة. كما يروا فيها محاباة لشرائح معينة من السكان.

يعتقد المشاركون أن معالجة الفساد وإصلاح الإدارة العامة يُمكّن من زيادة الإنتاجية وتحسين التوقعات الاقتصادية للبلاد. و أشار الشباب بشكل خاص إلى الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي، ووضع عقوبات فعالة ضد التهرب من الضرائب كوسيلة هامة لزيادة إيرادات الدولة.

يعتقد المشاركون أن الأمن تحسن قليلا، على الرغم من أنهم يُذكّرون بإستمرار الحاجة إلى شرطة حذرة ويدعون المواطنين لإحترام سيادة القانون. ينظر المواطنون إلى جهود وزارة الداخلية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن على أنها غير كافية. وبالمثل، يشجع المشاركون الشرطة لدعم إلتزامها بضمان سلامة المجتمعات التي تخدمها. كما يعتقد المستجوبين أن المواطنين بحاجة إلى "تغيير العقليات" في مجالات تتراوح بين إحترام قوانين القيادة للإنتظار بكل احترام في صفوف مكاتب الإدارات العامة.

بغض النظر عن الأولوية، يرى المشاركون أن تحسين التواصل من قبل صانعي القرار وعملية التشاور العام كعنصر هام في الحلول العملية لمخاوف المواطنين. بعد مرور عام على إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، يعتقد الناخبين أن أصحاب المناصب مسؤولين أمام المواطنين ومن واجبهم تحمل مسؤولية التواصل مع الناخبين على أساس منتظم.

ثالثاً: المشاركة والنشاط

يثمن مستجوبي مجموعات التركيز حرية التعبير وتكوين الجمعيات، على الرغم من القلق المتزايد بشأن تحيز وسائل الإعلام التونسية. و يراجع المشاركون على نحو متزايد وكالات الأنباء التونسية للحصول على معلومات حول التطورات السياسية على الرغم من أنهم يرون إنتماء سياسي محدد أو ميل وراء كل جهة إعلامية. و يذكرالمستجوبين الفيسبوك بشكل متكرر، ولكن مصداقيته تضاءلت كمصدر موثوق مقارنة بالدراسات السابقة. و لا تزال العائلة والأصدقاء مصدر موثوق للمعلومات.

تظل المرأة الأكثر عرضة للشعور بضبط النفس في ممارسة حرياتها، و وقع ذكر الخوف من المضايقة أو العنف الجسدي على سبيل المثال. كما إستشهدت المستجوبات بعدة أمثلة من التعرض للهجوم اللفظي لإختيار لباسهن. كما إعتبرت النساء أيضا العمل والأطفال والإلتزامات كعائق للمشاركة في الحياة العامة.

تحتاج الأحزاب السياسية، من أجل جذب أعضاء جدد، لتقديم حلول واضحة لأولويات المواطنين والتركيز على بناء ثقة المواطنين. يسعى المستجوبين الى المزيد من الأفكار والبرامج السياسية الملموسة من الأحزاب، وكذلك المزيد من المعلومات حول مؤهلات القادة السياسيين المهنية وإنجازاتهم.

عبّر المشاركون عن عدم رضاهم عن الإئتلاف الحاكم، لكن يبقوا غير متحمسين لأحزاب المعارضة التي يعتبرونها غير مؤهلة وغير مستعدة. لم تكن وتيرة التقدم السياسي بالسرعة الكافية بالنسبة للعديد من المشاركين في مجموعات التركيز، كما ذكروا إتخاذ المواقف السياسية للإنتخابات المقبلة كسبب رئيسي للتأخير.يُرجع المشاركين السبب للتصعيد الأخير في التوتر السياسي لأحزاب المعارضة.

رابعاً: المسار الدستوري

يعتقد أغلبية المستجوبين أن عملية صياغة الدستور حاد عن مساره. بينما يعتقد كل المشاركين تقريبا أن أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ليسوا مؤهلين لإكمال مهمة صياغة الدستور بنجاح. و عبرت أقلية عن رأيها أن عملية صياغة الدستور، التي تضم اللجان والجلسات العامة، غير فعالة.

تختلف التوقعات بشأن إستكمال الدستور، ولكن أظهرت قلة من المشاركين في مجموعات التركيز معرفتها ب"خرائط الطريق" المختلفة لصياغة الدستور التي إقترحها الائتلاف الحاكم و أعضاء المعارضة في المجلس الوطني التأسيسي .يؤكد عدم وجود معلومات حول مختلف المقترحات عجز التواصل المستمر بين النخب السياسية والمواطنين.

و تتجلى الإنقسامات السياسية داخل المجلس الوطني التأسيسي حول مسألة الفصل بين السلطات في مناقشات مجموعات التركيز. حيث يدعم بعض المشاركين نظام رئاسي يضغط على الإرث السياسي لتونس والحاجة إلى قيادة قوية فردية، في حين يعبر أولئك الذين يدعمون النظام البرلماني عن الحاجة لمواجهة أي نزعة نحو سلطة مركزية. و يدعو البعض إلى نظام مختلط ولكن يصعب عليهم تحديد كيفية عمل هذا النظام السياسي على أرض الواقع.

يدعم أغلبية المشاركين في مجموعات التركيز إدراج مراجع محددة لحماية حقوق المرأة في الدستور. في كثير من الحالات، يُصرّ المشاركون على إدراجها من أجل التركيز على المسؤوليات المُشار إليها في الشريعة الإسلامية.على عكس أقلية من المستجوبين، التي ترى أنه يجب تكريس حقوق الإنسان الأساسية في الدستور دون الإشارة إلى الجنس.

يؤكد المشاركون على قيمة الإستفتاء على مشروع الدستور كوسيلة للتعبير عن عدم الثقة في قدرة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الدستور خلال فترة زمنية معقولة. و يرى المشاركون أن المسؤولين المنتخبين ينأون عن ناخبيهم لأنهم يتحصلون على رواتب ومزايا كبيرة لا يستحقونها و يُهملون في المقابل مسؤوليتهم الأساسية لإستكمال مسودة الدستور. يعبر بعض المشاركين عن المخاوف بشأن الميزانية والوقت اللازم لتنظيم الإستفتاء على الدستور، في حين ترى الأغلبية في الاستفتاء وسيلة حيوية لضمان مساهمة المواطنين في هذه الوثيقة الأساسية.

خامساً: الإنتخابات وثقة الناخبين

هناك وجهات نظر مختلفة بشأن وضع جدول زمني للإنتخابات المقبلة. بعض المشاركون متأكدين أنه سيتم إجراء انتخابات في وقت مبكر من الصيف كما أعلن الإئتلاف الحاكم، بينما يعتقد البعض الآخر أن هذا الموعد غير واقعي. يرى المشاركون أن عدم إحراز تقدم في الدستور و قانون الانتخابات وقانون لإنشاء هيئة لإدارة الإنتخابات هي أسباب تأجيل الإنتخابات حتى الخريف.

يتوقع المشاركون أن تتم الجوانب الرئيسية للعملية الإنتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين، بسلاسة إلا أن العديد من المستجوبين يعتقدون أن الأحزاب السياسية ستحاول التلاعب بالناخبين الضعفاء. لا تزال إدارة انتخابات عام 2011 تتلقى ردود فعل إيجابية وهي بمثابة نقطة إنطلاق لتنظيم الإنتخابات المقبلة. يرى المستجوبين بمجموعات التركيز أن الحل لبعض القضايا الإدارية مثل عملية تسجيل الناخبين والتظلم بعد الإنتخابات عملية ضرورية لتعزيز مصداقية العملية. بعيدا عن المسائل الإدارية، فإن أكثر قلق المشاركين يرجع لإحتمال ترهيب الأحزاب السياسية للناخبين أو إرباكهم.

انتشرت بين المشاركين في مجموعات التركيز توقعات حول زيادة المنافسة السياسية والتوتر في الفترة التي تسبق الإنتخابات الوطنية المقبلة في تونس. وذكروا أن فحوى النقاش السياسي بدأت منذ تكوين حزب نداء تونس في جوان إلى جانب العنف ذو الدوافع السياسية، بما في ذلك مقتل أحد نشطاء حزب نداء تونس في تطاوين وهجمات على مكاتب فروع أحزاب المعارضة وهذا دليل على أن فترة ما قبل الإنتخابات ستكون أكثر حدة من سنة 2011.

يرى المشاركون أن قدرة ملاحظي الإنتخابات التونسيين أو الدوليين على التصدي لتخويف الناخبين و لعمليات الاحتيال المحتملة تتوقف على ملاحظة العملية الإنتخابية برمتها، وليس فقط يوم الإنتخابات. عبر المشاركون عن وجهات نظر متباينة حول قيمة الملاحظة الدولية مقابل التونسية، إلا أنهم إتفقوا بشكل عام على قيمة الإشراف غير الحزبي للإنتخابات.

سادساً: القيادة السياسية

يشكك المشاركون في مجموعات التركيز بشكل متزايد في الأحزاب السياسية التونسية، إذ أن هذه الأحزاب تركز على خدمة مصالحها الخاصة ولا تعطي الأولوية لواجبهم في تمثيل إهتمامات المواطن. لم يحقق الائتلاف الحاكم، وحزب النهضة بشكل محدد، التوقعات

لتوفير برامج سياسة واضحة تستجيب لمصالح المواطنين. بينما يرى مؤيدي الحكومة أن أحزاب المعارضة تُعيق عمل المجلس الوطني التأسيسي.

إذا أرادت أحزاب المعارضة التونسية الإستفادة من الفرص لجذب الدعم، وجب عليها تقديم خطابات مقنعة لتثبت نقاط ضعف الائتلاف الحاكم مقابل أن تقدم حلول بديلة ذات مصداقية. يؤيد المشاركون فكرة فاعلية أحزاب المعارضة لمساءلة الحكومة، إلا أنهم عبروا عن قلقهم لأن أحزاب المجلس الوطني التأسيسي أكثر تركيزا على إلقاء الإتهامات على بعضهم البعض من تركيزهم على تقديم مشاريع سليمة تستجيب لإحتياجات المواطنين.

يقل إهتمام المستجوبين بالتحالفات والأحزاب التي ظهرت منذ الإنتخابات الأخيرة، بما في ذلك الجمهوري و نداء تونس، بسبب إعتقادهم أن هذه الجماعات تساهم في خلق بيئة سياسية خلافية. نجم الارتباك في إنتخابات عام 2011 عن عدد الأحزاب لذلك يأمل الناخبين في تعزيز سياسي أكبر. و يرى الناخبون أن عمليات الإندماج والتحالفات الإنتخابية مفيدة في التمييز بين الخيارات السياسية، بينما تضر الهجمات المتبادلة في وسائل الإعلام بسمعة الأحزاب.

سابعاً: التطلع إلى الأمام

بعد مرور أكثر من سنة واحدة بعد الإنتخابات الوطنية، يعطي التونسيون الأولوية للتحسينات في حياتهم اليومية على التقدم السياسي. تسيطر الشؤون المحلية على إهتمام المشاركين، بما في ذلك التنمية الإقتصادية، وإصلاح التعليم، وتحسين الأمن.

عبر المستجوبين عن تخوفهم من أن الوضع الإقتصادي سيستمر في التدهور، مشيرين إلى التضخم و أن الحكومة لم تعزز عدد الوظائف الكافية منذ توليها المنصب. كما يشعر المشاركون في مجموعات التركيز أن نوعية حياتهم قد تدهورت بطريقة واضحة ولكن ليس لدرجة الإستياء الذي يمكن أن يؤدي إلى إتخاذ إجراءات جماعية ضد الحكومة في شكل إضرابات محلية أو إحتجاجات. لا تزال آمال المتقاعدين والعاملين من القطاعات التي تعتمد على الميزانية العامة للدولة، تتوقف على قدرة الحكومة على تنشيط الإقتصاد. و يعتبر المشاركون أن خلق فرص عمل طويلة المدى، خلافا لبرامج العمل المؤقت، السبيل الوحيد لمعالجة التحديات الإقتصادية على نحو كاف.

تساعد المحاولات الجادة لمواجهة الفساد وزيادة الشفافية الحكومية على زيادة ثقة المواطن في قادة البلاد. و حدد المشاركون الرعاية الصحية، والتعليم، والإنتاج الزراعي، والصناعات والنقل كمجالات تتطلب قدر أكبر من الشفافية والإصلاح.

يستشهد المشاركون باستمرار التمييز بين المناطق كحاجز لشفاء الجروح من الماضي وتطوير ثقافة الديمقراطية، و يروا أن القطع مع التمييز الجهوي أساسي لإنهاء المرحلة الإنتقالية الحالية. عبر سكان سيدي بوزيد بشكل أكبر عن تخلي السياسيين عنها منذ إستقلال تونس، على الرغم من وجود مشاعر مماثلة أيضا لدى المشاركين في قابس والمنستير. أقر متساكني تونس بمستوى أعلى للمعيشة ولكنهم أشاروا أيضا إلى ضغوط البنية التحتية، مثل وسائل النقل العام وخدمات الصرف الصحي، والناجمة عن زيادة تدفق الباحثين عن عمل من المناطق الريفية من البلاد.

النتائج الرئيسية

تعد هذه الدراسة مواصلة للبحوث السابقة التي أجراها المعهد لإستكشاف آراء المواطنين حول الإنتقال السياسي في تونس منذ جانفي 2011 و هي كذلك رصد لتطور المواقف في السنة منذ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011. أجرى المعهد الوطني الديمقراطي 12 مجموعة تركيز مع 121 مشاركا في جميع أنحاء تونس في أواخر أكتوبر/ أوائل نوفمبر 2012 لتحديد العوامل المحتمل أن تؤثر على تقييم المواطنين لعملية الإنتقال. وترد أدناه تفاصيل النتائج التي تم إستخلاصها من تعليقات المشاركين.

أولاً: التوجّه الوطني

في الذكرى السنوية الأولى لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011، يشعر ثلثي المستجوبين في مجموعات التركيز بأن البلاد تسير في الإتجاه الخاطئ. يلقي المشاركون اللوم على المشاحنات السياسية والتردد من قبل الحكومة والأحزاب السياسية في الإئتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء وهو ما يُعتبر مضيعة للوقت الذي كان ينبغي أن يستغل في معالجة القضايا الإقتصادية والأمنية.

"لسوء الحظ، فقد التونسيون الثقة في بعضهم البعض. في كل ميدان، فأنت لا تثق في الأخر، سواء كان مربي، مدرس، أو طبيب .... ما يهم أكثر هو استعادة الثقة، وخاصة في الحكومة." (رجل، المنستير، 42 سنة، يشتغل)

" ما حدث في تونس لم يكن ثورة، بل انتفاضة. في تونس، لم يتغير شيء. جميع الأحزاب السياسية تبحث عن مصالحها الخاصة. قبل الثورة، كان هناك الكثير من الفاسدين والجميع يعرفهم . سرق هؤلاء الناس ثروات البلد. الآن، نحن لا نعرف من هو الفاسد لأن هناك العديد منهم. و هذا أمر مخز." (رجل، سيدي بوزيد، 25 سنة، عاطل عن العمل)

"هناك أكثر رشوة ومحسوبية. هناك انعدام الأمن. نحن بحاجة إلى رجل دولة يأخذ قرارات صحيحة. لقد كان لدينا ما يكفي من من التخلف. إنهم يعملون لمصالحهم الخاصة ومصالح أحزابهم." (رجل، تونس، 37 سنة، يشتغل)
"لا أحد في الحكومة في خدمة الوطن. كلهم يخدمون مصالحهم الشخصية أو الحزبية." (رجل، تونس، 35 سنة، يشتغل)

"إنها ليست على الطريق الصحيح، ولا على الطريق الخطأ. انها منقسمة بين الحكومة التي ينبغي أن تكون مؤثرة من جهة، والمعارضة التي تسعى لتكون فعالة، من جهة أخرى. حتى عندما نلاحظ بعض التغيرات الإيجابية، فالصراعات تعوق أي تحسن." (إمرأة، قابس، 49 سنة، تشتغل)

"لقد تم تعيين الكثير من الناس الذين ينتمون إلى الحزب السياسي الحاكم في مناصب مختلفة. وقد طرد العديد من الناس وتم تعويضهم بأشخاص ينتمون إلى الحزب الحاكم. فشلنا في تحسين تونس اقتصاديا. لماذا هي الحياة مكلفة جدا الآن؟ علينا تنظيم الأمور اقتصاديا لجعل جميع الناس يعيشون حياة طبيعية." (إمرأة، المنستير، 53 سنة، ربة بيت)

"أشعر أن الوضع الحالي في تونس هو أسوأ بكثير مما كان عليه قبل الثورة. ففي ظل نظام بن علي، كنت أفضل بكثير نفسيا. اليوم، نحن قلقون جدا و متعبون جدا، ومرهقون جدا، تكاليف المعيشة تزداد أكثر فأكثر. والناس الذين قامت من أجلهم الثورة أعني الفقراء والمحتاجين، نُسيووا تماما. وأولئك الذين كانوا في السجن الآن هم في السلطة بفضل الفقراء الذين ثاروا و وقع نسيانهم و نسياننا نحن كذلك، قلقهم الوحيد هو أن يكونوا في السلطة: إنهم يناضلون من أجل المناصب وليس لأهداف الثورة. فبمجرد إلقاء نظرة على المجلس الوطني التأسيسي، ستلاحظ صراعات شرسة بين الأحزاب وهناك عدم احترام بين الأعضاء. فكيف نريد من الناس أن تحترمهم؟ لا يمكننا أن نتوقع الكثير من هؤلاء الناس أو الأحزاب." (إمرأة، سيدي بوزيد، 25 سنة، طالبة)

النساء والرجال الشباب هم الأكثر اعترافا بالارتباك حول الوضع الراهن و قد أشاروا إلى أنه يجب على الإئتلاف الحاكم والحكومة على حد سواء تحمل مسؤولية التواصل بشكل أكثر وضوحا و تواتر مع المواطنين.

"في بعض الأحيان نحن نسير في الإتجاه الصحيح، وأحيانا لا. نستطيع أن نقول أننا في الإتجاه الصحيح عندما يكون هناك استقرار. كلا الأحزاب في المعارضة والائتلاف الحاكم هي المسؤولة. الحكومة تفتقر إلى الخبرة في الحكم مما أدى إلى أخطاء. الأحزاب في المعارضة تنفي أي إنجاز إيجابي حتى لو كان قليلا." (رجل سيدي بوزيد، 32 سنة، يشتغل)

"ليس لدي أدنى فكرة عما إذا كنا نسير في الإتجاه الصحيح أو الخاطئ، هناك خلط بسبب الإضطرابات السياسية والطريقة التي يتصرف بها الناس. في بعض الأحيان أتساءل عما إذا كانت هناك انتخابات شفافة حقا، ما إذا كانت الأسعار ستنخفض، و ما إذا كان الوضع سيكون أفضل، وأحيانا تعبر الأفكار السوداء عقلي مثل قضية السلفية والتطرف." (رجل، المنستير، 26 سنة، طالب)

"لا أستطيع أن أقرر ما إذا كان الطريق صحيح أو خطأ. لم أصوت للترويكا لأنني لم أكن أعرف عنها شيئا ولكني ضد النهضة. الآن لا أستطيع أن أقول من هو على حق ومن هو على خطأ. هل الترويكا تقوم بعملها والمعارضة تعترض طريقها؟ ام ان المعارضة تريد أن تكون لها كلمة ولكنهم مظطربين ؟ هذه هي الأسئلة الرئيسية التي يطرحها التونسيين الذين يراقبون من بعيد." (إمرأة، تونس، 35 سنة، تشتغل)

"أنا واثق من أننا نتخذ المسار الصحيح. إذا نحن قادرون على تشخيص المشاكل الحقيقية في تونس سنكون أقل خوفا من هذه الظروف وسنشرح الوضع لأطفالنا ونعرف أين نحن بالضبط. ومع ذلك، لا أرى أن الحكومة تقول لنا ما هو الشيء الذي يتحسن، لذلك هناك خوف." (إمرأة، المنستير، 35 سنة، تشتغل)

يواصل المواطنون اعتبار حريات التعبير وتكوين الجمعيات دليل على ان البلاد تسير في الإتجاه الصحيح. و يربط بعض المشاركين هذه الحقوق على وجه التحديد بمستوى التوقعات المكتشفة حديثا لتتبع عمل السياسيين و الحكومة.

"الأخطاء و التعديات لا تزال موجودة. أعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح من حيث الحرية، فيمكننا التعبير عن أنفسنا دون قيود. هذا الاجتماع مثلا هو دليل على أننا نتمتع الآن بأكثر حرية تعبير .أيضا الإحتجاجات حول الرواتب هي مظهر من مظاهر الحرية فيمكن للمواطنين التعبير عن حقهم في العمل. فأما ما نلاحظه في الشوارع هو أمر طبيعي لأنها الحالة الطبيعية بعد أي ثورة." (رجل، المنستير، 43 سنة، يشتغل)

"ما يقيني متفائلة هي حرية التعبير. لا يمكن حل مشاكل الإقتصاد و البطالة في غضون عام ونصف العام. فنحن، الشعب التونسي، يجب أن نغير عقليتنا ونعمل بجد. لقاء مثل هذا كان من المستحيل في الماضي. سوف تخلق المنافسة السياسية في نهاية المطاف بيئة سياسية جيدة. صحيح أن هناك غموض نظرا لوجود عدد كبير من الأحزاب، غياب المصداقية، والكثير من المناقشات السياسية المملة، ووسائل الإعلام تضخم الأمور." (رجل، تونس، 37 سنة، يشتغل)

"على الرغم من جميع الآراء المختلفة فيما يتعلق بعمل الحكومة، فقد حصلنا على شيء ايجابي هو الرقابة. ففي وقت بورقيبة وبن علي، لا يجرؤ المواطنين على الإشراف على عمل الحكومة. الآن الحكومة أكثر حذرا لأن المعارضة سوف تنتقد قراراتها، سواء كانت إيجابية أو سلبية. ما يهم أكثر هو أن نحصل على معلومات كاملة وصحيحة." (رجل، المنستير، 47 سنة، يعمل)

"فيما يتعلق بالدين، الأمور تتحسن في مجتمعنا. يمكنك ممارسة حريتك الدينية. فقد كانت، [الحكومة] تتعقب الشباب الذين يترددون على المساجد وتوقف هذا الأمر الآن. ومع ذلك، بعض الناس يستخدمون اللحى لأغراض أخرى ولمصالحهم الخاصة." (رجل، سيدي بوزيد، 32 سنة، يشتغل)

سلط ،أولئك الذين يعتبرون أن البلاد تسير في الإتجاه الصحيح، الضوء على الحاجة إلى الصبر، لإتاحة الوقت لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي لبناء توافق في الآراء بشأن مشروع الدستور ووضع سياسات وزارية لتصبح نافذة المفعول.

"الآن نحن نتمتع بالمزيد من الحريات التي لم نجرؤ حتى الحديث عنها ذي قبل. ومع ذلك، هناك شرط ليكون هذا مفيدا، إذا ينبغي لنا أن ندع الحكومة تقوم بعملها." (إمرأة، قابس، 30 سنة ، عاطلة عن العمل)

"مهما كانت الظروف الآن، فهي أفضل بكثير من ذي قبل. لم يعد الناس مهددين أو يمكن سجنهم. تعرض الإسلاميين والسياسيين للتعذيب في الماضي. الآن، لم تعد لدينا نفس المخاوف. خطوة بخطوة، ستكون الأمور أفضل. الوضع في تونس هو أفضل بكثير من مصر وليبيا وسوريا، وحتى العراق." (إمرأة، قابس، 36 سنة، عاطلة عن العمل)

"هناك مبادرات جيدة. النهضة تتقدم خطوة بخطوة وإن لم يكن بسرعة. الحكومة الحالية تمهد الطريق للحكومة المقبلة." (رجل، سيدي بوزيد، 46 سنة، يشتغل)

"اننا نسير في الإتجاه الصحيح. أنا لا أقول هذا عن أي انتماء حزبي أو محاذاة. العالم يمر بتغييرات كبيرة، ولا يمكن لتونس أن تكون معزولة .... فلا يمكن ان ننفي ارتباطنا مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. لا يمكننا تحقيق الثورة دون دفع ضريبة لذلك." (رجل، سيدي بوزيد، 42 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن الحكومة والبلاد كلها تسير على الطريق الصحيح. ما يسير خطأ هو أننا لم نتلق المعلومات الصحيحة والسليمة. عندما أستمع إلى الأخبار أقرأ بين السطور وأدقق لتصديقها. السبب وراء الإضطرابات الحالية هو أن المسؤولين الحكوميين لا يحصلون على معلومات دقيقة. وسائل الإعلام تقلب الأمور رأسا على عقب. انهم يضللون الناس عن طريق بث معلومات كاذبة. انها مثل عائلة متخاصمة بسبب شائعة كاذبة عن طريق أخ أو أخت." (إمرأة، قابس، 47 سنة، تشتغل)

يعتقد أغلبية المشاركين أن نوعية حياة التونسيين قد تدهورت منذ الإنتخابات، ويرجع ذلك أساسا إلى تقلص القوة الشرائية بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار بشكل سريع. يشكك مشاركين قابس وسيدي بوزيد خاصة نظام العمالة التي تديرها الحكومة المؤقتة و التي وُضع في الأشهر الأخيرة من الحكومة المؤقتة برئاسة الباجي قائد السبسي.

"كانت سيدي بوزيد محرومة بسبب نظام العمل المؤقت (الحظائر) الذي تديره الحكومة ؛ فهم يقيلون الناس بعد أن يعملوا لمدة عام وبعد ما حققوا بالكاد بعض الإستقرار الإقتصادي لأسرهم." (إمرأة، سيدي بوزيد، 50 سنة، متقاعدة)

"حاولت الحكومة ايجاد حل للبطالة بحيث أعطت 300 دينار كمنحة بطالة ولكن هذا شجع الناس على البطالة فقط وليس على البحث عن عمل مناسب." (إمرأة، قابس، 36 سنة، عاطلة عن العمل)

"ليس هناك زيادة في المرتبات، والحياة أصبحت مكلفة للغاية. سعر كيلو واحد من الليمون يكلف 3.5 دينار، سعر الفلفل الأخضر 2.5 دينار. الآن الكثير من الناس يتمنون أن بن علي لم يترك البلاد، وأننا لم نقم بهذه الثورة. و هذا في الواقع مفجع." (إمرأة، المنستير، 50 سنة، تشتغل)

لم يتم الإيفاء بتوقعات المستجوبين لخلق فرص العمل، مما سبب شعورا بالإحباط من النقابات والحكومة على حد سواء. واصل المشاركون التعبير عن القلق من أن المحسوبية وعدم الكفاءة تضر الإنتعاش الإقتصادي.

"جعل الإتحاد العام التونسي للشغل من البلد فوضى. الإعتصامات والإضرابات في هذه الفترة ليست مبررة. المواطن البسيط الذي يقبض أقل بكثير من الطبيب هو أكثر صبرا من الطبيب. هناك أناس يستحقون العقاب ولكن عندما تريد الحكومة أن تفعل ذلك، إحتجاجات الإتحاد العام التونسي للشغل تمنعها من ذلك." (رجل، تونس، 37 سنة، يشتغل)

"علينا ان نسترجع و ندافع عن المكتسبات التي لدينا هنا بالفعل، مثل مطار المنستير، سقانص أثاث [مصنع الأثاث المحلي]، ومصانع النسيج التي تم بيعها. كل هذه الأشياء يمكن إسترجاعها وتقسيمها بالتساوي." (رجل، المنستير، 34 سنة، يشتغل)

"لم يتم استخدام إيرادات المنطقة الصناعية [في قابس] لتوفير مرافق الرعاية الصحية الكافية مع المتخصصين لعلاج المشاكل الصحية الفريدة من نوعها في منطقتنا. تُستخدم الأموال المتولدة بفضل العمل الجاد من السكان المحليين لصالح مناطق أخرى." (رجل، قابس، 55 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن الحكومة لديها آفاق إيجابية، إذا نتركها تعمل، فإنها ستكون أكثر إيجابية. على سبيل المثال، إنها ترغب في إنشاء مشاريع في سيدي بوزيد. في كل مرة تبدأ المشروع وتقول أنها ستوظف 500 شخص، يثورون : "لماذا 500 شخص يعملون ونحن لا؟" لذلك، وبهذه الطريقة لن نسمح للحكومة أن تعمل و ثم يقولون انه لا توجد تنمية في المنطقة. لا يمكن للتنمية أن تحدث إذا كنت لا تشجع ذلك! في الآونة الأخيرة، قاموا بتوظيف أناس في الشركة الوطنية للتأمين الصحي في قابس، فقام العاطلين عن العمل بالإحتجاج على هذا، والتشكيك في معايير التشغيل والأشخاص الذين تم توظيفهم لم يبدؤوا العمل لهذا السبب. فهذه أنانية!" (إمرأة، قابس، 25 سنة، طالبة)

"لقد تم تطوير جميع المشاريع محليا بالرغم عدم وجود تمويل حكومي على الإطلاق. ولكن أغلقت العديد من المصانع أبوابها مثل [مصنع الأثاث] بسقانص و كذلك أُغلقت مصانع الغزل والنسيج ولم يخصص للموظفين أي تعويض، كما تم بيع المطار وتمت إدارته بطريقة سيئة. لا توجد افاق للطبقة العاملة، ليس هناك مشاريع جديدة وبالنسبة للقديمة لم يطرأ عليها أي إعادة هيكلة." (رجل، المنستير، 42 سنة، يشتغل)

"نحن لا نعرف كيف تم استخدام الأموال التي تم ضخها لسيدي بوزيد بعد الثورة، و لا نعرف كيف يتم تمويل مشاريع البناء الجديدة." (إمرأة، سيدي بوزيد، 33 سنة، تعمل)

ثانياً: أوليات المواطن

بغض النظر عن الوضع المهني والجنس، والعمر، أو مكان الإقامة، فقد إتفق المشاركون على أن الإنتعاش الإقتصادي وخلق فرص عمل هي الأولويات الأساسية للمواطنين التونسيين. جميع المشاركين تحدثوا عن ضغوط إقتصادية أكبر بسبب ارتفاع تكاليف المواد الأساسية والنقل، وكثيرا ما ذكروا أن الإدارة العامة الفاسدة أو غير الفعالة هي عامل يزيد الوضع تعقيدا. أظهر عدم الإستقرار السياسي مخاوف من الجرائم التي تسببها الحاجة الإقتصادية، الأمر الذي يؤثر سلبا على المرأة.

"الفقراء والمساكين والمشردين والعاطلين عن العمل هم الأولويات. أولئك الذين لديهم وظائف يجب أن يتوقفوا عن طلب زيادة الأجور، يجب أن نضع حدا للأنانية ونفكر في وضع العاطلين عن العمل." (إمرأة، المنستير، 25 سنة، طالبة)

"يجب أن تكون هناك قرارات ثورية خاصة في هذه الفترة. ينبغي للساسة الثوريين عدم إخفاء الأجندات. يجب أن يكون هناك أيضا بعض القرارات الثورية في التشغيل. نحن بحاجة إلى تشجيع الإستثمار ومساعدة الناس على إطلاق أعمالهم حتى يتسنى لنا الحفاظ على جميع الأموال في البلاد. آمل أن يكون هذا الإستثمار تونسي." (رجل، قابس، 37 سنة، يشتغل)

"لو كنت صانع قرار، سأوظف بالتأكيد أصيلي هذه المنطقة، مثل قابس،المطوية، الحامة." (رجل، قابس، 37 سنة، يشتغل)

يعتقد المشاركون أن معالجة الفساد وإصلاح الإدارة العامة سيزيد من الإنتاجية ويحسن الحالة الإقتصادية للبلاد. ركز الشباب بشكل خاص على الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي، ورأوا في سن عقوبات فعالة من التهرب الضريبي وسيلة هامة لزيادة إيرادات الدولة.

"هناك الكثير من الفساد فيما يتعلق بالتوظيف والمسؤولين في مقر الشركة في تونس هم وراء ذلك. ما أريد أن أقوله هوأنه ينبغي على أصيلي قابس اتخاذ القرارات. لو كنت صانع القرارلأمرت الناس في المحافظة لتتصرف على هذا النحو." (رجل، قابس، 37 سنة، يشتغل)

"علينا أن نتخلص من الفاسدين في الإدارة التونسية. هذا من شأنه أن يساعد على تحسين الخدمات. ومن الجدير بالذكر أن الإدارة التونسية لم تنهار فقد خدمت الناس في أصعب المواقف خلال الثورة. ومع ذلك، فإن العديد من الموظفين قد إنخرطوا في منظومة الفساد. لذلك، فإننا نحتاج إلى تطهير. يجب احترام القانون." (إمرأة، قابس، 42 سنة، تشتغل)

"علينا التوقف عن التفكير في التصنيف الإجتماعي للأشخاص وفقا لمسقط رؤوسهم. نحن جميعا تونسيين إذا كنا من الريف أو من المدينة• يجب أن نتخلص من هذا التمييز في الإستثمار، و ينبغي تعزيز استقلال السلطة القضائية أيضا لأن هذا من شأنه أن يجعل المستثمرين يشعرون بالأمان." (رجل، تونس، 50 سنة، يشتغل)

"ينبغي لموظفي الخدمة المدنية العمل بجد لقيادة البلاد إلى الأمام. يجب أن يكون هناك رقابة يومية لعملهم. يجب علينا إختبارهم. لأنهم لا يعطون حتى 20 في المئة من الجهد الذي يجب إعطائه." (رجل، تونس، 37 سنة، يشتغل)

"أود أيضا تسليط الضوء على قضية الخدمات العامة وطريقة التوظيف والتعيين في جميع المجالات. لاحظنا في الآونة الأخيرة أن الحكومة وعدت بإعادة تنظيم حملات التعيين تحت ضغط من الإحتجاجات. فقدت الحكومة مصداقيتها. احتج الناس بعد التصريح عن نتائج عملية التوظيف من قبل شركة فسفاط قفصة لأن الموظفين يتحصلون على أجور جيدة في هذه الشركة. جميع سكان قفصة يريدون العمل في تلك الشركة. نلاحظ نفس الوضع في المجمع الكيميائي بقابس." (رجل، المنستير، 47 سنة، يشتغل)

"يجب أن نقضي المزيد من الوقت لتغيير عقليات الشعب. أولا، نحن لا نحتاج الى كل هذه العطل. ثانيا، تغيير في ساعات العمل في الإداراة ليس مفيدا. لكن قبل كل شيء، ينبغي أن نغير عقلية الموظفين العموميين ، كذلك سلوكهم مع الناس. في مكتب البريد، على سبيل المثال، الناس لا يقومون بعملهم ... الأولوية دائما للهاتف النقال والفايسبوك. ننتظر لساعات وبعد ذلك يُطلب منا العودة في اليوم التالي!" (إمرأة، تونس، 35 سنة، تشتغل)

"لضمان الشفافية، يجب أن يقدم المسؤول بيانا رسمياعن دخله وكذلك عن دخل عائلته قبل البدء في العمل. وعندما يستقيل من منصبه، ينبغي أن يعطي البيان نفسه. وينبغي نشر هذه الوثيقة في الصحف مرة واحدة كل ستة أشهر. وبهذه الطريقة، سيضع المسؤولين في اعتبارهم أنهم يخدمون المصلحة الوطنية، و ليس مصلحتهم الشخصية." (رجل، المنستير، 47 سنة، يشتغل)

يعتقد المشاركون أن الأمن يتحسن قليلا، على الرغم من أنهم يذكّرون باستمرار بضرورة توخي الشرطة الحذر و احترام سيادة القانون بالنسبة للمواطنين.

"أقترح أكثرحزما في تطبيق القوانين. يجب أن يُعاقب أي شخص ينتهك القوانين. لم يعد لدينا الثقة فيهم." (إمرأة، قابس، 44 سنة، تشتغل)

"أعتقد أنه يجب استعادة القانون والنظام، ويجب أن يعاقب كل شخص لا يحترم القوانين. كما قالت السيدة، الشرطة ليست آمنة وهذا يرجع إلى ظهور عصابات تدّعي حماية الثورة. أصل هذه العصابات هي الميليشيات فهم يدمرون البلاد، أصبح الجميع من ذوي اللحى و هم مدعومين من قبل الحكومة التي تقول انهم يذكرونهم بشبابهم. " (إمرأة، تونس، 36 سنة، تشتغل)

بغض النظر عن الأولوية، يرى المشاركون أن تحسين الإتصال من قبل صانعي القرار و إجراء عملية تشاور عام من العناصر الهامة لإيجاد حلول لمشاغل المواطنين.

"بذل بورقيبة في الماضي قصارى جهده لتقديم المشورة للناس على مختلف القضايا. ما أريد أن أقوله هو أنه عندما يتحدث رئيس البلاد، عليه أن يكون مقنعا للناس وجعلهم على بينة أن هذا هو بلدهم. وينبغي لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي توعية الناس عن ضروريات بلدهم." (إمرأة، المنستير،40 سنة، تشتغل)

"يجب أن يتم [عمل المجلس الوطني التأسيسي] من خلال عملية تشاور مع الشعب للتوصل إلى القرارات والأحكام النهائية حول العديد من القضايا، مثل القانون والإقتصاد، والعديد من الميادين الأخرى ذات الصلة." (رجل، قابس، 39 سنة، يشتغل)

ثالثاً: المشاركة والنشاط

بعد سنة من إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ، يظل المواطنون مهتمون بالعملية السياسية وتعزيز حريات التعبير وتكوين الجمعيات. **ومع ذلك يعيب المشاركون تحزب وسائل الإعلام التونسية الذي يعتبرونه مساهما في تأجيج الإرتباك إزاء التطورات السياسية.**

"أعتقد أن الفائدة الوحيدة من الثورة هي حرية الصحافة. على الأقل الآن سأكون قادرا على التصويت لصالح الحزب المناسب في المستقبل." (إمرأة، تونس، 37 سنة، تشتغل)

"وسائل الإعلام مسيسة. فهم يعملون لمصالح فئات معينة مقابل كميات كبيرة من المال." (رجل، المنستير، 37 سنة، يشتغل)

"لقد أصبح الإعلام التونسي سلبي للغاية ويخفي الحقيقة لأن القنوات مسيسة وغير مهنية." (رجل، قابس، 25 سنة، يشتغل)

"في السابق لم أر أبدا الصحفيين يعقدون لقاءا مباشرا مع الرئيس. الآن أراهم يقومون بذلك ويستجوبون الوزراء أيضا، لم يكن هذا متاحا في الماضي .... تحصلت وسائل الإعلام على حرية التعبير الآن و أود أن يكون الصحفيين صادقين فيما يقدمون." (رجل، قابس، 38 سنة، يشتغل)

"الشيء الأكثر أهمية الآن هو إمكانية أن نقول كل شيء على شاشة التلفزيون. هناك أخبار صادقة و أخرى خاطئة، هذا صحيح، ولكن على الأقل هناك حرية لنقول لهم ومن ثم يمكن للناس أن تختار ما تصدق. هناك مناقشات لمتحاورين تعطي مثالا سيئا للمتفرج خاصة طريقتهم في النقاش." (رجل، سيدي بوزيد، 41 سنة، يشتغل)

عند السؤال عما يعوق قدرات المواطنين في ممارسة حرياتهم تماما، تذكر النساء في جميع أنحاء البلاد التحرش كأهم عامل يحد من حريتهن.

"الأمن غائب. أصبحت حذرة جدا، فقد ارتديت الحجاب، لتجنب المتاعب. وذلك، في ظل غياب الأمن، الذي هدد حريتي. يضاف إلى ذلك غياب التسامح، فبعض الناس يفرض وجهات نظرهم على الآخرين. يتهمون الناس بأنهم ملحدين لمجرد أنهم لا يلبسون بنفس الطريقة التي يوصون بها. أنا لست ملحدة، وأنا أكثر إيمانا من أولئك الذين لديهم لحى طويلة حتى الركبتين." (إمرأة، تونس، 37 سنة، تشتغل)

"كمواطن تونسي، أنا أطالب بالحق في الإختلاف. أنا شخص يحترم نفسه و بحاجة لممارسة حريتي. اكتسب السلفيون الكثير من الحرية وإعتقدوا أن الحرية تبدأ وتنتهي معهم. كما قبلنا بهم، عليهم قبولنا واحترام حقنا في أن نكون مختلفين."

(إمرأة، سيدي بوزيد، 25 سنة، طالبة)

"أشعر بالحرية، والحمد لله، واسمحوا لي أن أعترف أن الناس يشعرون بالخوف قليلا هذه الأيام بسبب السلفيين. أنا أعمل مثل أي امرأة تونسية أخرى. أنا حرة تماما في الخروج الى الشارع، إلى المطاعم والمقاهي." (إمرأة، المنستير، 25 سنة، تشتغل)

"الحرية لها حدود. على سبيل المثال لا يمكنك الخروج ليلا. الحقوق هي أيضا محدودة، على سبيل المثال، الحق في الحصول على وظيفة. فالرجل هنا، لديه درجة البكالوريا منذ خمس سنوات لكنه لم يجد وظيفة حتى الآن." (إمرأة، تونس، 30 سنة، تشتغل)

"أشعر أن حريتي لم تعد موجودة. فعندما أمر برجل ملتح، يقول: "أستغفر الله". وأعتبر أن هذا عدوان ، بل هو عنف. كيف يمكنك تقديم المشورة لي في ارتداء الحجاب؟ فهو خيار شخصي." (إمرأة، تونس، 55 سنة، تشتغل)

تعارض المشاركون حول مدى إعتقادهم ان الحكومة المؤقتة تمثل مصالحهم على نحو فعال. يرى البعض الإنتخابات كعملية مشروعة جلبت القادة إلى السلطة، في حين يعتقد البعض الآخر أن الأحزاب تركز فقط على مصالحها الخاصة،

"[الحكومة] تمثلني إلى حد ما. الحكومة الحالية تعمل تحت ضغط و مراقبة الرأي العام. انها افضل حكومة يمكن أن تمثلني. دعونا نأخذ مثال وزارة الداخلية. كيف يمكننا أن نتوقع منهم أن يغيروا جميع الضباط الفاسدين بين عشية وضحاها؟"

(رجل، المنستير، 44 سنة، يشتغل)

"كنت أحترم الحكومة الحالية. فقد صوت لهم. الآن، لا أعتقد أنها تمثلني. أنها عجزت عن الوفاء بالتزاماتها. انهم يريدون كسب المزيد من المال لأنفسهم قبل أن يتركوا مناصبهم." (إمرأة، ربة منزل، المنستير، 53 سنة، ربة بيت)

"إن أغلبية الناس متفقون على أن هذه الحكومة شرعية وقانونية، لهذا السبب فهي تمثلني حتى لو كنا نختلف فكريا وحتى لو أنني اختلف مع سياستها. فكل مواطن هو ممثل من قبل أي حكومة شرعية. إننا لم نعد في الدكتاتورية لنقول إن هذا يمثلني وهذا لا." (رجل، قابس، 39 سنة، عاطل عن العمل)

عند السؤال عن المجلس الوطني التأسيسي، يؤكد المشاركون باستمرار أن المسؤولين المنتخبين لا يستجيبون لتوقعات الناخبين.

"بعض المواطنين لم يتلقوا تعليما جيدا ولكن لديهم أخلاق. فهم يعرفون كيفية النقاش بطريقة مهذبة. بينما يفتقر بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، بما في ذلك بعض المحامين، إلى حسن الخلق. وقد حفز توترهم في المجلس الوطني التأسيسي غضب المواطنين بالخارج." (إمرأة، قابس، 36 سنة، عاطلة عن العمل)

"أولا وقبل كل شيء، [أعضاء المجلس الوطني التأسيسي] يجب أن يتوصلوا إلى توافق في الآراء، لأنه من الواضح أنهم غير قادرين على التوصل إلى اتفاق. إنهم عالقون في كتابة الدستور، و كيف يمكننا أن نعتمد عليهم لإيجاد حلول لمشاكل البلاد ؟ (رجل، سيدي بوزيد، 25 سنة، عاطل عن العمل)

"أعتبر أعضاء [المجلس الوطني التأسيسي] مصاصي الدماء يحاولون إمتصاص دم المواطنين. رواتبهم أكثر من 4800 دينار. هناك أكثر من 200 عضو و 30 أو 40 فقط منهم يحضرون الجلسات. في اليوم الأول من عملهم، وفرت لهم سيارات من نوع 'سمبول' مع سائق فرفضوا ذلك. أرادوا نوع آخر من السيارات "باسات." (رجل، قابس، 55 سنة، يشتغل)

"لقد شاركت في مسيرات 9 أفريل التي تم قمعها من قبل الشرطة والميليشيات. جاء أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وتحدثوا معنا. وقد تحدثت الى بعضهم لأنني أعرفهم. تحدثنا عن الوضع في سيدي بوزيد. قلنا لهم ليس لدينا وسائل ضغط على عكس صفاقس. ففصة لديها شركة فسفاط و سيدي بوزيد لا." (رجل، سيدي بوزيد، 52 سنة، يشتغل)

أعرب المستجوبين عن ترددهم عند السؤال عن المشاركة في الأحزاب السياسية.

"أنا سعيدة حقا بأنني لم أصوت لأنني أعرف أن السياسيين لا يحسنون إلا الكلام." (إمرأة، المنستير، 26 سنة، طالبة)

"حاولت التواصل مع أحد الأحزاب ثم ترددت. فضلت مراقبة الأشياء من مسافة بعيدة ومن ثم اتخذ قراري النهائي." (إمرأة، تونس، 35 سنة، تشتغل)

"ذهبت مرة واحدة مع شخص من النهضة إلى أحد الإجتماعات لأنه أصر على أن أذهب وأرى ماذا يفعلون. بعد ذلك بدأت دعوتي كل يوم لنصلى في المسجد حتى24 أكتوبر [2011] وبعد ذلك اختفوا. كانت خيبة أمل وغادرت الحزب على الرغم من أنه فاز في الإنتخابات." (رجل، تونس، 28 سنة، طالب)

"عندما تقترب الإنتخابات، تكون الأحزاب أكثر نشاطا وتحاول إقناع المواطنين للتصويت لصالحها. الآن كل شيء قيد الإنتظار، ولم يتم تحقيق أي شيء. هناك الكثير من القيل والقال. نحن في انتظار الدستور والإنتخابات المقبلة." (إمرأة، المنستير، 40 سنة، تشتغل)

"الأمر الذي يمكن أن يجعلني أنضم إلى حزب سياسي هو الأمل في العثور على شخص يستمع لمشاكلنا؛ حاليا، لا يوجد أي حزب يجذبني." (رجل، المنستير، 26 سنة، طالب)

"شخصيا، و مع تجربة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، أصبحت الآن حذرة جدا من الأحزاب السياسية. فكرت، ربما، بالإنخراط [في المؤتمر من أجل الجمهورية] أو النهضة ، لكن يمكن أن يأتي اليوم الذي أكون فيه متهمة بأني كنت عضوا في واحد منهم! اخترت المشاهدة من بعيد. لي الحق في انتقاد جميع الأحزاب كمواطنة حرة. لذلك أنا مسؤولة عن معتقداتي فقط و ليس عن معتقدات قادة الحزب." (إمرأة ، قابس، 25 سنة، طالبة)

"عندما يكون هناك حزب معين منفتح على الأراء المختلفة ، حينها سأفكر في الإنضمام. معظم الأحزاب الآن تبحث عن الناخبين، ولكن الناس لديها أفكار. هناك أناس بإمكانها أن تساعد، أن تجد الحلول، يمكن أن تكون مفيدة، فلماذا يجب أن يتم التخلص منها؟ على الأقل، يجب أن يُسمعوا ويُبدوا آرائهم." (رجل، قابس،25 سنة، يشتغل)

رابعاً: المسار الدستوري

يشعر المشاركون بإنزعاج شديد بعد مرور الذكرى السنوية الأولى لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، الذي يُعتبر أيضا موعد الإنتهاء من صياغة الدستور الجديد للبلاد. كما أنهم عبروا عن الإحباط بسبب عدم قدرة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، على حد سواء على الوفاء بالموعد النهائي الذي وضعوه لأنفسهم والتفسير بوضوح للمواطنين مبررات هذا التأخير.

"بفضل وسائل الإعلام، كنت قادرة على متابعة عملية الصياغة. على الرغم من أن العملية بطيئة، فإنني أعتقد أنها لا تزال مقبولة، لكنها تحتاج إلى إيجاد حل بشأن الإنتخابات المقبلة." (إمرأة، المنستير، 36 سنة، تشتغل)

"شاركت في اعتصام القصبة ثلاثة وطالبنا بجمعية تأسيسية، ولكن الآن نأسف لذلك. لم يفعل المجلس شيئا. يحصل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على رواتب عالية جدا، هذا أمر غير مقبول. أنهم يسرقون الشعب " (رجل، سيدي بوزيد، 46 سنة، يشتغل)

"لقد تحصلوا على رواتب لمدة سنة، و لم يحققوا أي شيء حتى الآن." (رجل، تونس، 50 سنة، عاطل عن العمل)

"لم تتم صياغة [الدستور] في المسار الصحيح، فهم يضيعون الكثير من الوقت والكثير من المال." (رجل ، المنستير، 34 سنة، يشتغل)

"لا أستطيع التعليق، لأن الدستور لم تتم صياغته بعد، لم يحترموا الموعد النهائي. إنهم يطالبون دائما بالزيادات وأتساءل لماذا يبقون في كراسيهم إذا كانوا غير أكفاء. ينبغي عليهم الإستقالة وترك أماكنهم لأشخاص أكثر كفاءة." (رجل، سيدي بوزيد، 25 سنة، عاطل عن العمل)

"أشاهد دائما المداولات على قناة 21. عندما يناقشون فصول الدستور، يتحول الحوار إلى مشاجرات عنيفة. يتوقع المواطنون أن يناقشوا قضايا أكثر أهمية وإلحاحا. ينبغي أن تُسن قوانين دستورية لتسوية النظام في البلاد. ينهون عملهم الساعة الواحدة والنصف، ثم يستأنفون النقاشات ليتشاجروا مرة أخرى ويتركوا المجلس." (إمرأة، قابس، 42 سنة، تشتغل)

"إستغرقت العملية وقتا أكثر من اللازم. بعض الأعضاء يتكلمون فقط، و ليسوا على علم بما يقولون. فهم ليسوا متخصصين. انهم يتحدثون عن كيفية شكل الكلمات." (رجل، المنستير، 55 سنة، يشتغل)

"لم يحترموا الموعد النهائي وأعتقد أن عملهم الآن غير شرعي. لم يحترموا الأمة والحكومة، والشعب. كان ينبغي للدستور أن يُصاغ الآن وهذا من شأنه أن يساعد تونس على التعافي من وضعها الحالي. أنهم يعملون على مهل مع تجاهل تام للحالة الصعبة التي نعيش فيه. (إمرأة ، سيدي بوزيد، 25 *سنة، طالبة*)

"أنا لست على دراية كافية لإنتقاد هذا الفصل أو ذاك، ولكني لا أحب الطريقة التي يناقش بها أعضاء المجلس الوطني التأسيسي القضايا. نأمل أن نصل إلى إتفاق وطني. لا يخدم أعضاء المجلس الوطني التأسيسي سوى مصالحهم السياسية. علينا أن نلتزم بمشيئة الله. لماذا لا نقبل بدولة ترتكز على الدين؟ هذا لأنهم ليسوا مسلمين. ينبغي أن نقول "تونس بلد مسلم"، ولكن قبل ذلك علينا أن نقول"تونس هي بلد عربي." (رجل، المنستير، 36 سنة، يشتغل)

تحيط بمسألة الفصل بين السلطات في الدولة في المستقبل آراء متنوعة . فهناك مشاركين يؤيدون النظام الرئاسي، أوشبه الرئاسي، أو برلماني وعدد قليل يُظهر معرفته بكيفية إختلاف نظام عن آخر وكيف يمكن أن يفيد المواطن العادي في الممارسة العملية.

"حصلت النهضة على أغلبية الأصوات. و هي تساعد الأحزاب الأخرى من الترويكا. فكرة النظام البرلماني مستوحاة من النظام البرلماني البريطاني. انه مختلف عن النظام الرئاسي، والذي يسمح للرئيس باستخدام السلطات الثلاث. كل حزب سياسي لديه رأي مختلف حول النظام الذي سُيعتمد." (رجل، المنستير، 36 سنة، يشتغل)

"أنا لست على دراية بالسياسة، لكنني فقط اتابع الأخبار. تلعب الحكومة دورا في سن القوانين وتسوية النظام في البلاد. و يجب للبرلمان أن يلعب دور المراقبة والتوازن. يجب عليه الإشراف والتوجيه، وردع الحكومة. ينبغي أن يكون هناك توازن في القوى بين الحكومة والبرلمان. يجب أن تكون متكاملة." (إمرأة، قابس، 49 سنة، تشتغل)

"أنا أفضل النظام الرئاسي. لقد كان لدينا رئيس قوي في وقت بورقيبة. الآن، الجميع لديهم السلطة ولكن في الواقع لا أحد يفعل أي شيء والرئيس لم يعد قوي في هذه الأيام." (إمرأة، تونس، 27 سنة، طالبة)

"أختار النظام الرئاسي لأنه أكثر فعالية. والدليل على هذا هو أنه ناجع في معظم الدول القوية. "(رجل ، المنستير، 28 سنة، عاطل عن العمل)

"النظام الرئاسي. فقد أوضحت تجربة المجلس الوطني التأسيسي أن البرلمان فاشل. فعندما ينتهون من الدستورلن يكون لديهم أي جدوى." (رجل، تونس، 35 سنة، يشتغل)

"أنا أفضل نظام رئاسي معدل. فالنظام البرلماني متسرع. دعمت النهضة في برنامجها النظام البرلماني والآن تراجعت. يفكرون الآن في نظام رئاسي معدل لأنه أكثر توازنا" (رجل، *قابس، يبلغ من العمر 28 سنة، عاطل عن العمل*)

"أفضل النظام البرلماني. لأنه يتيح النقاش حول مختلف القضايا وأي عضو من أعضاء البرلمان يمكن أن يوجه انتباه الأعضاء الآخرين لأية مشكلة ليسوا على علم بها. (إمرأة، المنستير، 40 سنة، تشتغل)

يدعم أغلبية المشاركون في مجموعات التركيز إدراج مرجعيات محددة لحماية حقوق المرأة في الدستور. وفي كثير من الحالات، يفسر المشاركون إصرارهم على هذا الإدراج للتركيز على المسؤوليات المشار إليها في القانون الإسلامي. ومع ذلك، تحدث أقلية من المشاركين هذا الرأي، مؤكدة أن الدستور يجب أن يكرس حقوق الإنسان الأساسية دون الإشارة إلى الجنسين.

" يجب أن نذكر حقوق [المرأة] في الدستور. في خطاب وداعه طلب نبينا محمد، من الرجال معاملة النساء جيدا." (رجل، المنستير، 44 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن المرأة هي مكملة للرجل، فلا يمكن أن تكون مساوية له." (إمرأة، المنستير، 25 سنة، تشتغل)

"نعم، أعتقد ذلك. يجب أن يكون هناك بعض الحقوق المحددة للنساء. نحن لسنا متساوين، أنا مع كلمة "مكملة"و لست مع كلمة "المساواة". لو كنا متساوين، لمَ لديّ الحق في إجازة الأمومة." (إمرأة ، المنستير، 36 سنة، تشتغل)

"أنا أفضل أن نتحدث عن 'مواطن' دون التمييز بين الرجال أو النساء، ولكن إذا سنقر بالمساواة في كل شيء سوف نتجاهل ما يقول الله تعالى في القرآن الكريم عن الميراث وهذا هو الموضوع الشائك ولذا فإننا يجب أن نستثنيها من المساواة."

(رجل، سيدي بوزيد، 52 سنة، يشتغل)

"يجب أن تكون حقوق المرأة جزأ لا يتجزأ من الدستور. مما لا شك فيه يجب أن تكون متفقة مع الشريعة الإسلامية. لكن الشريعة ليست مفهومة جيدا من قبل بعض التونسيين. على سبيل المثال، أنا لا أعتبر حزب النهضة صوت للإسلام. أنا لا أنتقده، لكنه سياسي أكثر منه إسلامي. الشريعة، وفقا للنهضة، هي القرآن والسنة. ومع ذلك، أعتقد أن حقوق المرأة الواردة في مجلة الأحوال الشخصية الحالية ليست سيئة." (إمرأة، قابس، 49 سنة، تشتغل)

"يجب أن يكون هناك عدالة متساوية وليست مساواة بين الرجل والمرأة." (رجل، قابس، 25 سنة، يشتغل)

يواصل التونسيون مقارنة الفوائد من الإستفتاء على الدستور بالتحديات التي تفرضها مثل هذه الخطوة و التي من شأنها أن تتسبب في تعطيل العملية الدستورية.

"كلاهما محفوف بالمخاطر. فإن أعضاء المجلس الوطني التأسيسي سيصوتون وفقا لإنتماءاتهم الحزبية و في الإستفتاء لا يمكن أن تضمن أن الناس سيفهمون مضمون الدستور قبل تقييمه." (رجل ، سيدي بوزيد، 41 سنة، يشتغل)

"انه يحتاج الى وقت. الإستفتاء سيستغرق مدة سنة أخرى والبلد لا يمكن أن تتحمل هذا، الوضع حاليا لا يبشر بالخير." (رجل، قابس، 34 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن الإستفتاء اجراء غير مجدي، وماذا لو قال التونسيون" لا " للدستور؟ يجب علينا الإنتظار لمدة ثلاث سنوات من أجل كتابة واحد جديد. أعتقد أن هذا هراء." (إمرأة ، المنستير، 25 سنة ، طالبة)

"أعتقد أن المجلس الوطني التأسيسي هو المسؤول عن ذلك لأن التونسيين ليس لديهم ما يكفي من المعرفة السياسية. الى جانب ذلك، يمكن لكلمة واحدة تغير اتجاه البلد كله. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر الإستفتاء بالشائعات.(إمرأة ، المنستير، 55 سنة، تشتغل)٠

"لماذا إنتخبنا أعضاء المجلس الوطني التأسيسي؟ ليست هناك حاجة لهذا الاستفتاء. نتمنى أن تستقرالبلاد قريبا. نتمنى أن يتم تحقيق النظام قريبا. البلاد في مرحلة حرجة."(إمرأة، قابس، 49 سنة، تشتغل)

"أؤيد فكرة إجراء استفتاء لأنه لا يمكن أن يكون القاضي والحزب في نفس اللعبة. المجلس الوطني التأسيسي سيعطي الدستور و نحن نقيم ذلك، ولكن ينبغي إيضاح طريقة وإجراءات الإستفتاء بالنسبة لنا." (رجل، تونس، 34 سنة، يشتغل)٠

"انا مع الإستفتاء لأني لا أملك ثقة كبيرة في المجلس الوطني التأسيسي."(إمرأة، تونس، 41 سنة، تشتغل)

"أنا مع الإستفتاء لأن هذا سوف يجنبنا الجدل الذي سينبثق من حقيقة أن المجلس اختارالدستور من تلقاء نفسه. سوف يميل الناس إلى جعل حزب معين مسؤول عن

النتيجة." (رجل، سيدي بوزيد، 28 سنة ،طالب)٠

"يجب أن يكون هناك استفتاء. أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ليسوا جديري بالثقة. بعضهم غادر أحزابهم وانضموا إلى أحزاب آخرين." (رجل، تونس، 47 سنة، يشتغل)

خامساً: الإنتخابات وثقة الناخبين

أعلن تحالف الترويكا في اكتوبر أنه من الممكن عقد الإنتخابات الوطنية القادمة في 23 جوان 2013. وردا على ذلك أكدت أحزاب المعارضة أن هذا الموعد الزمني هو غير ممكن، و إقترحت أن تُعقد في خريف عام 2013. الخلاف حول المتطلبات السياسية والتقنية لتنظيم الإنتخابات الوطنية القادمة يعكس عدم وضوح سياسي حول هذا الموضوع عند إجراء مجموعات التركيز٠

"التأخير طبيعي. قال الرئيس جوان أو جويلية من العام المقبل، ولكن لدينا امتحانات وعطلة و رمضان، لذلك من المحتمل أن تكون في وقت لاحق." (رجل، *تونس*، العمر37 سنة، يشتغل)

"فقدت الحكومة مصداقيتها. يعلنون عن شيئ، ثم يقومون بتغيير أرائهم في وقت لاحق. قالوا ان الإنتخابات ستُجرى الشهر المقبل [نوفمبر 2012]، ولكنك لا تعرف متى سوف سيتم حقا هذا." (رجل، المنستير، 43 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن الإنتخابات لن تتم. أشعر أن الحزب الحاكم يحاول السيطرة على البلاد، من خلال نشطاء في كل مكان، وولاة، وما إلى ذلك." (رجل، المنستير، 28 سنة، طالب)

"ما يهم هو أن [الانتخابات] ستكون في عام 2012. أعتقد أنها سوف تحدث هذا العام لأن الناس لن تنتظر أكثر من ذلك. إذا لم تحدث في نوفمبر أو أكتوبر، سوف لن تحدث على الإطلاق." (رجل، سيدي بوزيد، 28 سنة،طالب)

تم استبدال التفاؤل في الفترة التي سبقت انتخابات سنة 2011 بمخاوف بشأن الشفافية وقدرة الهيئة على إدارة الإنتخابات المستقبلية و الحفاظ على المعايير الدولية. ومع ذلك، يأمل بعض المشاركين أن الإنتخابات المقبلة سوف تتميز بتحسينات مقارنة بانتخابات سنة 2011.

"لتكون الإنتخابات ذات مصداقية، يجب أن تكون كاملة الشفافية، يجب التصريح بالنتائج في كل مركز اقتراع، وينبغي مراقبة الفرز والعد." (رجل، سيدي بوزيد، 42 سنة، يشتغل)

"في العام الماضي كان الجميع فرحين ولكن الأمور في المرة القادمة ستكون مختلفة لأن الناس يعرفون مشاكل العام الماضي. لم يتم تسجيل أمي. عندما أرادت التصويت باستخدام بطاقة التعريف أرسلوها على بعد 14 كيلومترا." (رجل، تونس، 35 سنة، يشتغل)

"كنت متحمس جدا عندما ذهبت للإدلاء بصوتي. وهذه هي المرة الأولى التي صوّت فيها ورأيت اسمي مكتوب في القوائم الإنتخابية. كنت سعيدا جدا لأنني فعلت شيئا استثنائيا. كان لدي الثقة في الهيئة العليا للانتخابات. فأعضاءها مختصون. الآن، بما أن الهيئة لا تزال غير معروفة، فالإنتخابات ليست واضحة. مصداقية الهيئة لا تزال موضع شك. لذلك أنا لا أعتقد أنني سوف أصوت في الصيف المقبل. " (إمرأة، قابس، 49 سنة، تشتغل)

"[التصويت] سيكون صعب. انه يستغرق وقتا طويلا وليس لديهم ما يكفي من الوقت للقيام بذلك مما يؤكد أنهم ليسوا على استعداد لإجراء انتخابات الآن." (رجل، المنستير، 36 سنة، يشتغل)

"آمل أن تكون الإنتخابات المقبلة أكثر تنظيما من المرة السابقة. في عام 2011، كان هناك أشخاص لا يعرفون حتى ما يجب القيام به في مراكز الاقتراع." (رجل، قابس،34 سنة، يشتغل)

"تسجيل وتنظيم الإنتخابات ستكون أسهل لأن الآن لدينا تجربة. هناك الكثير من الناس الذين سجلوا للانتخابات السابقة فهم إذن على القائمة." (إمرأة، تونس،45 سنة، ربة منزل)

عبّر المستجوبين أيضا عن قلقهم إزاء احتمال ترهيب الناخبين في الإنتخابات المقبلة، مشيرا على وجه التحديد إمكانية إستهداف الأحزاب السياسية الناخبين البسطاء لمزيد الحصول على الأصوات في ما يعرف بالمنافسة السياسية الضيقة.

"أعتقد ان الكثير من المشاكل ستحدث لأن الجميع يريد أن يأخذ حصته من" الكعكة "حتى بالقوة" (رجل، المنستير، 25 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن المنافسة السياسية ستكون أكثر تشددا لأن الولاية ستكون لمدة خمس سنوات هذه المرة. لا ينبغي أن يكون لنا شكوك حول نزاهة الإنتخابات "(رجل، سيدي بوزيد، 42 سنة، يشتغل)

"الإنتخابات القادمة ستكون أكثر صعوبة. في الإنتخابات السابقة، كان الناس تلقائيين. الآن، فإن الأحزاب التي خسرت آخر مرة ستفعل أفضل ما لديها لتحقيق الفوز. على الهيئة بذل جهود إضافية للإشراف على العملية ولتجنب المشاكل." (إمرأة، قابس، 47 سنة، تشتغل)

"أود من الأميين أن يصطحبوا شخصا ما معهم لمساعدتهم وعدم السماح لهم اختيار النهضة." (رجل، تونس، 47 سنة،يشتغل)

"يجب أن يحترموا القوانين التي يصدروها، أولا. على سبيل المثال، فإن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية لم يقدم تقريرها إلى اللجنة المالية فوقع تغريمه ب5000 دينار. هذا الحزب هو الحاكم! ولابد من احترام القوانين عند صدورها." (رجل، قابس، 28 سنة، عاطل عن العمل)

"يجب على الجميع تقديم خططهم. ولكن الأهم من ذلك، يجب علينا أن نعرف مصدر ميزانياتهم؟ يجب أن يكون هناك مزيد من الشفافية حتى يتسنى لنا التأكد من أن النظام القديم لن يعود." (إمرأة، المنستير، 40 سنة، تشتغل)

"لا أحد من الأحزاب ذهب للأشخاص الذين لم يصوتوا لهم ليسألهم لماذا. يجب على الجمعيات أن تلعب دورا لنشر الوعي حول أهمية التصويت. يجب أن نسن قانون لتغريم الناس الذين لم يصوتوا لأن هذا واجب وكذلك حق."(رجل، سيدي بوزيد، 52 سنة، يشتغل)

أصر المشاركون على ضرورة تطوير وعي الناخبين حول الأحزاب السياسية ومرشحيها

"رفع مستوى الوعي هو العنصر المفقود. الإنتخابات السابقة كانت غامضة جدا، الأحزاب لم يكن لديها برنامج واضح. حضرت بعض التجمعات العام الماضي، وكانت بعيدة كل البعد عن أن تكون سياسية، لذلك صوتنا للحزب الذي عرف عنه كونه متهيئ." (رجل، المنستير، 36 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن بعض الأحزاب ستحضى بنسب قريبة ولكن البعض الآخر سيحصل على عدد من الأصوات القليلة. معظم الناس لا يعرفون نصف الأحزاب." (رجل، قابس، 25 سنة، يشتغل)

"كثير من الناس يعتقدون انها مجرد قطعة من الورق و صف إنتظار. عليهم أن يفهموا أنه حتى لو أنهم لا يريدون إعطاء أصواتهم لأحد، يجب أن يذهبوا لوضع ورقة فارغة ليقولوا انهم لا يثقون في أحد." (رجل ، تونس، 28 سنة، طالب)

ينتشر بين المشاركين في مجموعات التركيز، توقعات لزيادة المنافسة السياسية والتوتر في الفترة التي تسبق الإنتخابات الوطنية القادمة في تونس

"أولا، هذا يعتمد على المرشحين. انا قلقة للغاية من الإنتخابات المقبلة. نحن نصر على الصدق والمصداقية. ثانيا، غيرت معظم الأحزاب جدول أعمالها." (إمرأة، من قابس، 40 سنة، تشتغل)

"سوف تتاح للأحزاب الفرصة نفسها ولكن يجب على الأحزاب أن توجه رسائل عن برامجها وليس عن الهجمات على الأحزاب الأخرى" (رجل، تونس، 36 سنة، يشتغل)

"اعتقد أن الأحزاب ستكون لها فرص متساوية ولكن هناك حزب واحد، نداء تونس، الذي احتكر عقول الناس لأنه يبدو أن لديه بديل حقيقي." (إمرأة، سيدي بوزيد، 39 سنة، تشتغل)

"صحيح أن المال السياسي سيلعب دورا ولكن ينبغي لنا الإنتباه. هيئة الإنتخابات ليست لها علاقة مع أي حزب فاز فلا ينبغي الشك في مصداقية النتائج."(رجل، سيدي بوزيد، 38 سنة، عاطل عن العمل)

عبر المشاركون عن آراء متباينة حول قيمة المراقبين التونسيين مقابل الدوليين، إلا أنهم يقرون بأهمية الدور الذي يلعبه المراقبين في تفادي الغش وتعزيز ثقة المواطنين في العملية الإنتخابية

" حضور [المراقبين] أمر حيوي لمنع أي تلاعب ولكن على الرغم من وجودهم، يمكن للإنتهكات ان تحدث " (رجل، سيدي بوزيد، 25 سنة، عاطل عن العمل)

"يمكن للمراقبون المحليون رصد جميع المشاكل أثناء الانتخابات. تساعد تقاريرها التغلب على المشاكل المحتملة في الإنتخابات المقبلة " (إمرأة، المنستير، 40 سنة، تشتغل)

"كان المراقبون داخل المكاتب الإنتخابية. ولا أحد بالخارج. فلا يمكن الإشراف على ما يفعله الناس في الخارج. رأيت العديد من الأعضاء من مختلف الأحزاب السياسية الذين حاولوا التأثير على شيوخ أمام مراكز الاقتراع. المشرفين كانوا مستقلين. هذا هو السبب في أنهم كانوا شرفاء جدا وذوي مصداقية. يجب أن يكون الإشراف خارج مراكز الاقتراع أيضا. " (إمرأة، قابس، 47 سنة، تشتغل)

"عملت في مركز للاقتراع ورأيت كيف عمل المراقبين التونسيين. غير أن المراقبين الدوليين دوّنوا الملاحظات وأبدوا اهتماما بالعملية الإنتخابية. شاهدت الكثير من المشاكل في يوم الإنتخابات والمراقبين التونسيين لم يتدخلوا. " (رجل، المنستير،36 سنة، يشتغل)

"نعم، نحن بحاجة إلى كل المراقبين التونسيين والدوليين، وذلك لأن المراقب يعمل لحساب حزب معين سيكون متأكدا من عدد الأصوات التي تحصل عليها حزبه، لذا، لا يمكن أن يكون هناك تجاوز في هذا السياق." (رجل، قابس، 28 سنة، عاطل عن العمل)

سادساً: القيادة السياسية

بعد سنة واحدة من إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، يرى المشاركون في مجموعات التركيز أن الأحزاب السياسية التونسية تهتم في المقام الأول بخدمة مصالحها الخاصة والوصول إلى السلطة من خلال بناء التحالفات في الوقت الحاضر والمنافسة في الإنتخابات المقبلة.

" تعطي كل الاحزاب مجرد وعود، ولكن في الواقع لا يطبقون إلا القليل . كلهم يعتبرون تونس شاة و هدفهم هو الحصول على أفضل جزء من اللحم." (إمرأة، قابس، 42 سنة، تشتغل)

"هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة [الأحزاب] ولكن نحن بلد صغير جدا وعدد [الأحزاب] كبير جدا. ورقة التصويت التي نستخدمها تحتوي على عدد كبير جدا من الرموز. كم يفترض بنا أن نستحضر؟" (رجل، تونس، 34 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن عدد [الأحزاب] قد ارتفع بشكل كبير ومعظمهم ليسوا جديين. هناك الكثير من الكلام والقليل من الإجراءات. إنهم يحاولون إلحاق الضرر بسمعة كل منهم. أعتقد أن دورهم الرئيسي هو مهاجمة بعضهم البعض." (إمرأة، سيدي بوزيد، تبلغ من العمر 24 سنة، طالبة)

"لا يوجد أي حزب يقترب بدرجة كافية للناس ليعرف مشاكلهم، وتوقعاتهم، ومخاوفهم، وطموحاتهم ..." (إمرأة، سيدي بوزيد، 35 سنة، تشتغل)

" الأحزاب الآن هي المشكلة وليست الحل. حقق الثورة أناس عاديين ولكن هؤلاء السياسيين إستولوا عليها. على سبيل المثال، محرزية العبيدي [نائب رئيس المجلس الوطني التأسيسي] لم تدرك حتى أن بن علي فر من البلاد ثم جاءت هنا لتتعين في مثل هذا المنصب. صوتنا لهم ولكن للأسف خذلونا. نحن نعيش في أوقات صعبة، لقد حصلوا على كل شيء في حين أنهم لا يستحقون ذلك." (رجل، قابس، 37 سنة، يشتغل)

"أعتقد أن المشهد السياسي غير واضح حتى الآن. الثورة لم تحقق أهدافها حتى الآن بعد كل ثورة من الطبيعي جدا أن يكون هناك هذا النوع من المشاكل. نحن في انتظار أن ننتهي بحيث يمكننا آن نميز الأحزاب الجيدة من السيئة." (إمرأة، تونس، 45 سنة، ربة منزل)

إذا إستفادت أحزاب المعارضة التونسية من الفرص لجذب الدعم، وجب عليها أن إبلاغ رسائل مقنعة تثبت نقاط الضعف في الائتلاف الحاكم في حين تقدم حلول بديلة ذات مصداقية.

"كفاءة أعضاء الحزب هو ما سيصنع الفرق. بعض الأعضاء لا تقنع الشعب عندما يتحدثون. التواصل الأفضل سيساعد على إقناعنا." (إمرأة، قابس، 36 سنة، تشتغل)

"إن الأحزاب السياسية التي تمثل المعارضة هي في الواقع مشكلة حقيقية. المعارضة تخلق المشاكل فقط. العديد من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي تظهر في التلفزيون لغرض الدعاية لقد أساءوا فهم الحرية. انهم جهلة، عديمي الخبرة، ومعظمهم من ينتمي الى نظام بن علي. لدي رأي سلبي تجاههم." (رجل، قابس، 44 سنة، يشتغل)

"خيبة الأمل التي شعرنا بها بعد الإنتخابات الأخيرة ستساعدنا على اتخاذ قرارات أكثر نضجا وإنفتاحا على مختلف الأحزاب السياسية." (إمرأة، سيدي بوزيد، 50 سنة، متقاعدة)

"إنهم يغيروا أجنداتهم بسرعة. على سبيل المثال، الحزب الديمقراطي التقدمي كان كبير، مناضل و مشهور. لقد تغيروا كثيرا ... الآن هم قريبين من نداء تونس." (إمرأة، قابس، 49 سنة، تشتغل)

"أود مناقشة فكرة مفادها أن وسائل الإعلام والمعارضة لا تخدم مصالح البلاد. إنهم لكاذبون لأنهم سيهاجمون أي حكومة منتخبة، سواء كانت النهضة أو أي حزب آخر. حتى لو لم تفز النهضة، فإنها ستظهر نفس الموقف تجاه الحكومة. لنفترض النهضة ستخسر الإنتخابات، أي حزب يستحق أن ينتخب؟ وأي حزب يمكن أن يقدم ما هو أفضل؟ فإن ردة فعل المعارضة ستكون هي نفسها. لسنا قلقين بشأن الماضي، ولكن نحن قلقون بشأن المستقبل.(إمرأة، قابس،42 سنة، تشتغل)

"المعارضة تلقي باللوم على الحكومة لانها لم تحقق تقدما. ومع ذلك، لا يمكن للحكومة أن تستمر في الظروف الفعلية. فالإعتصامات لا تعد ولا تحصى. حتى أصحاب رؤوس الأموال غيروا رأيهم حول بعث المشاريع. يخشى العديد من المستثمرين الأجانب بسبب الأوضاع الأمنية في قابس. تم إيقاف مشروع مهم على الرغم من أنه كان سيشغل العديد من العاطلين عن العمل في المنطقة. (إمرأة، قابس، 42 سنة، تشتغل)

ينظر المستجوبين إلى ظهور الكتل السياسية، أبرزها النهضة و نداء تونس باهتمام، ولكن ما يقلقهم هو الإنقسامات المتزايدة ومساهمتها في بيئة سياسية مستقطبة.

"يجب أن يكون هناك حزبين كبيرين فقط. و الفائز يحصل على الحكومة، ولكن يجب عليه العمل مع الآخر." (إمرأة، قابس، 47 سنة، تشتغل)

"أعتقد أنه مشهد سياسي صحي، وجود حزبين قويين كماهو الحال بالنسبة للنهضة و نداء تونس. أعتقد أننا نسير على الطريق الصحيح بسبب هذه النقطة." (رجل، المنستير،33 سنة، يشتغل)

"أتمنى أن تتحد الأحزاب الصغيرة لتشكل حزبا كبيرا وذلك لحفظ الأصوات من الضياع كما هو الحال في الإنتخابات السابقة." (إمرأة، تونس، 37 سنة، تشتغل)

"معظم الأحزاب تمثل أقلية من الناس. لديهم آراء فئة معينة من الناس، ولكن لا أحد يجذب الأغلبية. "(رجل، قابس، 28 سنة، طالب)

"أعتقد أن المجتمع التونسي انقسم إلى مجموعتين، مجموعة واحدة تحاول انقاذ البلاد ومجموعة أخرى تحاول تدميره. عدد الأشخاص الذين يحاولون تدمير البلاد هو أكبر بكثير. كنت حقا خائفة أثناء الإضطرابات الأخيرة في قابس. على الرغم من الجهود المبذولة لإجراء إصلاحات، نسبة الأشخاص الذين يسعون لتقويض البلاد هي أكبر وهذا هو السبب في أننا لا نستطيع إحراز تقدم." (إمرأة، *قابس*، 35 سنة، تشتغل)

سابعاً: التطلع إلى الأمام

بعد أكثر من سنة واحدة للإنتخابات الوطنية يولي التونسيون أكثر أهمية للتحسينات في حياتهم اليومية على التقدم السياسي. تسيطر على تركيز المشاركين المخاوف المحلية، بما في ذلك التنمية الإقتصادية، وإصلاح التعليم، وتحسين الأمن.

يشير سكان سيدي بوزيد إلى التهميش التاريخي و إلى تدهور الأمن، بما في ذلك زيادة الجريمة والتحرش بالنساء، كدليل على أن المنطقة لا تزال تشكل هدفا.

"المشكلة الرئيسية لدينا هنا هو عدم وجود الأمن. نحن نعلم أن هناك مجموعات تتلاعب عمدا بالأمن في منطقتنا لذلك نحن لا نستفيد من الاستثمار." (رجل، سيدي بوزيد، 37 سنة، يشتغل)

"في رأيي، عدم الاستقرار يجري على ما يبدو عن قصد ، بمثابة معاقبة لنا وللمنطقة لأنها بدأت الثورة. حتى وسائل الإعلام لا تعاملنا بعدل، فهم لا يتعاملوا مع القضايا الأمنية حتى لا يحدث استثمار هنا ونحن لسنا على علم محليا بخياراتنا وما يتعين علينا القيام به لتحقيق الاستثمار." (رجل، سيدي بوزيد، 41 سنة، يشتغل)

يرى سكان المنستير وضعهم الأمني على نحو أكثر إيجابية، محددين أولويات للإصلاح التربوي كضرورة لتحسين العلاقات بين المواطنين وتشجيع أخلاقيات العمل.

"لتغيير العقليات، يجب أن يتم إصلاح التعليم . يجب أن تتعهد الإدارة التونسية أيضا بالإصلاح. يجب أن نوقف الفساد والمحسوبية." (رجل، المنستير، 40 سنة، يشتغل)

"استعادة النظام التونسي التعليمي هو أمر بالغ الأهمية. المواطن التونسي هو خلاق ومبتكر، ومثقف. للأسف، كان النظام التعليمي مهلهلا لسنوات. إذا نجحنا في تغيير هذا النظام أو استعاده يمكن أن نخلق أشخاص جدد ومجتمع جديد." (رجل، المنستير، 47 سنة ، يشتغل)

"الأم مدرسة، إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق. في الوقت الحاضر، لم تعد الأم تربي الأطفال . فهي في الخارج تكسب المال. وللأسف، فإن الأم لا تلعب دورها الأساسي، وهو تنشئة الأجيال. انها لا تستطيع حتى رؤية أطفالها." (رجل، المنستير، 50 سنة، يشتغل) .

"التعليم هو أمر أساسي و دور المدرسة هو تدريب الناس كيف يتصرفون. للأسف، الكثير من الناس يأخذون الطريق الخطأ. هناك الرشوة في الإدارة وإذا ذهبت إلى سحب وثيقة من الإدارة، فإن ذلك يتطلب أشهر. يجب على المواطن الإشراف و مراقبة كيف تسير الامور في الإدارة. الآن، حتى ولو هناك مثل هؤلاء الناس الذين يتحققون من ارتفاع الأسعار في الأسواق لا أحد يستمع لهم. جميع الموظفين يواجهون صعوبات في تطبيق القانون، كما هو الحال في السوق المركزي في تونس. ويميل بعض هؤلاء الموظفون للحصول على الرشوة." (إمرأة، المنستير، 53 سنة، ربة منزل)

شكلت الإحتجاجات عقب عملية التوظيف في المجمع الكيميائي نقاشات في قابس.

"قابس هي منطقة ساحلية لكنها لم تكسب شيئا كمكان سياحي أو صناعي. يجب أن تخلق الحكومة المزيد من فرص العمل في هذا المجمع الصناعي على الرغم من إنعكاسات التلوث. الرواتب الجيدة تبقي الناس على قيد الحياة في هذه الحالة. يجب على المجمع الصناعي توفير ما يكفي من المال لتحسين البنية التحتية. هناك الملايين من الدنانير المنبثقة عن هذه المادة الكيميائية، ولكن في الواقع قابس ليس لديها طرق جيدة، الكثير من الناس تأثروا من هذا التلوث. يجب ضخ عائدات يوم واحد على الأقل من المنطقة الصناعية إلى الولاية لتحسين الطرق في قابس. يجب أن يكون هناك حرم جامعي مع اختصصات جديدة مثل الهندسة وكلية الطب التي تسمح لطلابنا بالدراسة هنا. المجموعة الكيميائية تمول العديد من المستشفيات في البلاد، كما هو الحال في صفاقس، تونس، المنستير وليس قابس." (رجل، قابس، 38 سنة، يشتغل)

يعتقد سكان العاصمة أن ارتفاع الأسعار يؤثر عليهم أكثر مما يفعل في مناطق أخرى.

"في سيدي بوزيد، يمكن للمرء أن يعيش على 10 دنانير في اليوم. في تونس هذا أمر مستحيل." (إمرأة ، تونس، 28 سنة، عاطلة عن العمل)

"الحياة في الجهات أيسر و أحسن من حيث النوعية." (إمرأة، تونس، 30 سنة، تشتغل)

"يجب أن نحقق لا مركزية الوزارات، هذا من شأنه أن يقلل الضغط على العاصمة لتقديم الخدمات وإعطاء مزيد من الحكم الذاتي للمناطق. (رجل، تونس، العمر 34 سنة، يشتغل)

المحاولات الجادة لمواجهة الفساد الإداري وزيادة الشفافية الحكومية تساعد على زيادة ثقة المواطن في قادة البلاد. أشار المشاركون تحديدا للرعاية الصحية، والتعليم، والإنتاج الزراعي، والصناعات والخدمات والنقل كمجالات تتطلب الإصلاح.

"ينبغي على الجميع دفع الضرائب المستحقة عليهم. هناك الكثير من الناس الذين لا يلتزمون بهذا مما يضر بنا جميعا. عشت في فرنسا حيث يدفع الجميع الضرائب الفقراء، والوزراء على حد سواء." (إمرأة، سيدي بوزيد، 33 سنة، تشتغل)

"ما سأقوله هو شخصي. لحل المشكلة الاقتصادية، لدى الحكومة خياران، إما إقتراض المال لإعادة بناء اقتصاد البلاد أو لوصول إلى ما نحن عليه الآن. أثقلت حكومة السبسي عبء البلاد بالقروض فلا ينبغي على الحكومة فعل الشيء نفسه. وبالتالي فإن الخيار النهائي والوحيد بالنسبة لهم هو زيادة أسعار البيض، والحليب، الخ. وذلك لعلاج الإقتصاد." (رجل، المنستير، 26 سنة، طالب)

"لا يمكننا أن نقضي تماما على الرشوة، ولكن للحد من الرشوة .... يجب أن يكون هناك شفافية واضحة في الإدارة التونسية التي ينبغي اتباعها من قبل جميع الناس." (إمرأة، المنستير، 40 سنة، تشتغل)

"كمواطن، أود أن أعرف أشياء كثيرة. يجب أن يكون هناك شفافية الإدارة. أيضا، يجب أن تكون المعلومات في متناول المواطن. جنبا إلى جنب مع الحد من البطالة، وأود أن أجد بلدي أنظف مع ناس يعرفون كيفية التصرف، كتجنب رمي القمامة في كل مكان، لأنني أجد تونس قذرة جدا. حتى عندما يسيئون أطفال المدارس التصرف في المدرسة، لا أحد يتحدث إليهم ويطلب منهم أن يتصرفوا بشكل جيد." (إمرأة ، المنستير، 36 سنة، تشتغل)

"مشاريع التنمية المحلية تستغرق وقتا طويلا، ويجب أن تكون الأولوية لإعادة هيكلة الإدارة العامة وإزالة التعيينات السياسية". (قالت أنثى، تعمل، من سيدي بوزيد، تبلغ من العمر 40 سنة٠)

يستشهد المشاركون باستمرار التمييز بين المناطق كحاجز لتعزيز تنمية ثقافة الديمقراطية والتنام جروح الماضي، فهم يعتبرون هذا عامل أساسي لإنهاء المرحلة الإنتقالية الحالية.

"يجب على الناس أن يغيروا رأيهم بشأن العثور على وظائف فقط في المدن الكبرى مثل سوسة أو صفاقس. يمكن للمواطنين الحصول على وظيفة في كل منطقة: في الجنوب يمكن العمل في الزراعة، في الشمال، يمكن العمل في التجارة. أنا لا أعرف، أنا متأكد من أنه في بعض المناطق هناك جو خصب لخلق فرص العمل. المدن الكبرى هي مثقلة بالباحثين عن عمل، وهذا يخلق التوتر والفوضى في كل مكان والذي سوف يؤدي إلى جرائم "(إمرأة ، المنستير، 26 سنة، طالبة)

"يجب أن ينسى التونسيون الجهوية. مفهوم الجهوية في الوقت الحاضر هو مختلف عن مفهومها من قبل. المدن الساحلية في تونس يتمتعون بعديد الإمتيازات." (رجل، المنستير، 50 سنة، يشتغل)

"لقد تعرضنا للتمييز في الماضي، والآن نحن نحاول تعويض هذا الوقت الضائع. رغم الفوضى الآن، هناك أمل أن الأمور سوف تتحسن. الناس بحاجة إلى التحرك، والعمل، والمساهمة بالتالي فإن المنطقة يمكن أن تتحسن." (رجل، سيدي بوزيد، 41 سنة، يشتغل)

"ليس هناك مجال للمقارنة بين تونس والجهات. أنا أصيل الجنوب حيث لا يوجد فرق بين الأغنياء والمحتاجين، كلنا لدينا نفس نمط الحياة. التفاوت الاقتصادي وعدم المساواة بين الطبقات الإجتماعية في تونس له ثقله." (إمرأة ، تونس، 45 سنة، ربة منزل)٠

الخاتمة والتوصيات

تكشف نتائج مجموعات التركيز عن عدم الرضاء عن الوضع الراهن والقلق بشأن إتجاه تونس. وتشير النتائج إلى تزايد مستويات انعدام الثقة في الحكومة الائتلافية والتعب من حالة الجمود السياسي الذي حسب رأي البعض تغذيه أحزاب المعارضة ساعية بذلك لبناء مركزها الشخصي. أثبتت ردود المشاركين أنهم يؤمنون بقوة مشاركة المواطنين و لديهم ثقة أن هذا البلد يمكن أن يسير إلى الأمام إذا تمكنت الحكومة من الإستماع بشكل أفضل لمواطنيها وتحسين طرق الإستجابة لهم و التفاعل معهم. سوف تستغرق معالجة المشاكل الإقتصادية في تونس سنوات و تشير ردود المشاركين في هذه الدراسة إلى أن زيادة إدماج المواطنين في الحكومة يمكن أن يزيد من الرضا عن الوضع الإقتصادي بغض النظر عن تحسن مالي كبير. أثبتت العينة الانفتاح على الأفكار والحلول السياسية البديلة، على الرغم من أنها تتردد في دعم أحزاب المعارضة كبدائل حقيقية للحكومة الحالية.

التعامل مع قضايا التنمية بواقعية وشفافية

لأن التنمية تؤثر مباشرة على نوعية الحياة فهي أكبر شاغل للمشاركين. يظهر الإحباط من بطء وتيرة التنمية و التوقعات الكبيرة التي تلت إنتخابات سنة 2011 لتقدم سياسي سريع الوتيرة تزيد من احتمال وجود مواطنين ساخطين و غير راضين إلى حد كبير . من غير الواقعي التصور أنه بإمكان الحكومة التونسية أن تحسن التنمية الإقتصادية للبلاد بالسرعة التي يرغب فيها المواطنين، ولكن ساهم حجم الوعود و ضعف التواصل من الحكومة في عدم ثقة المواطنين بإمكانية تحسن البلاد إقتصاديا. بنفس الأهمية تمت الإشارة إلى حساسية المواطنين في توزيع الموارد المخصصة لتعزيز التنمية. يتجه المشاركين لمقارنة التنمية في مناطقهم مع ما يعتقدون أن الآخرين يتلقون و هو ما يمثل تهديدا للاستقرار لأن أي تصور للظلم يثير على الفور شبح الجهوية والمحسوبية السياسية. الاتصال السليم والمعالجة الشفافة لقرارات التنمية تزيد حتما من رضا المواطن و تخفض من حدة إحتمال نشوب صراع.

التوصيات

- التبليغ بصدق عن التقدم المحرز في التنمية الجهوية من خلال تقديم أطر زمنية واقعية من أجل تحقيق تحسينات ملموسة؛ يعتبر التعريف والترحيب بأي تقدم في مجال التنمية خطوة في الاتجاه الصحيح.
- دراسة افاق التنمية من خلال جلب المواطنين والحكومة معا لمناقشة خطط التنمية والنمو لزيادة فهم المواطن لعملية التنمية، وتشجيع مشاركة المواطنين ومساهمتهم في هذه العملية.
- الشروع في مناقشة عامة حول التوزيع العادل للموارد ذات الصلة بالتنمية وإلتماس قبول المواطنين لمعايير التوزيع المقبولة.
- إنشاء آلية للتواصل و الإعلام يمكن للحكومة من خلالها أن تثبت أنها تقوم بتوزيع موارد التنمية بشكل عادل وشفاف و تمكن منظمات المجتمع المدني والمواطنين من الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بتوزيع التنمية في نموذج سلس و قابل للفهم.

زيادة المشاورات بين الحكومة والمسؤولين المنتخبين، و الناخبين

بعد أكثر من سنة واحدة بعد الإنتخابات الوطنية، ركز التونسيون على رغبتهم في تحسين حياتهم اليومية أكثر من التركيز على التقدم السياسي. يتقاسم المشاركين وجهة النظرأن مستويات معيشتهم تتدهور بسبب الزيادات في أسعار السلع الأساسية وانخفاض القوة الشرائية، والتي تزداد سوءا بسبب ارتفاع معدلات البطالة. استنادا إلى نتائج مجموعات التركيز، وضع المواطنون نصيب الأسد من اللوم على الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني التأسيسي.

عندما أشار المشاركون في هذه الدراسة إلى حكومة متجاوبة كواحدة من تطلعاتهم للبلاد، فإن هذا يشير إلى أنهم ينتظرون علاقة مختلفة وأقرب بكثير مع حكومتهم من التي عرفوها في الماضي. انهم يقدرون العلاقة الوثيقة بين الحكومة والمواطن لأنهم يعتقدون أنها أفضل طريقة لضمان أن المسؤولين الحكوميين سوف يعملون بجد لتحسين نوعية حياتهم وزيادة فرص إحترامهم لآراء المواطنين . وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفاؤل المشاركين بالتطور الديمقراطي والإنتخابات المقبلة واستفتاء دستوري محتمل يتجذر في رغبتهم في رؤية مواطنين أقوياء يراقبون الحكومة لتفي هذه الأخيرة بالتزاماتها وتساهم في صنع القرار. يثق المجيبون بأنهم قادرين على تقديم مساهمات قيمة في

الحياة العامة ومتحمسين للمساعدة في تحديد مصير البلاد. و يتمثل مطلبهم الواضح في التشاور معهم بشأن وضع دستور والسماح لهم بالتحكيم من خلال استفتاء و هو دليل على هذا الاعتقاد.

التوصيات

- إجراء مشاورات واسعة النطاق من خلال المسؤولين المنتخبين والسلطات التقليدية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الطرق، مع المواطنين في جميع القضايا الرئيسية التي تواجه الأمة، مثل التنمية، والجهوية، والأنظمة السياسية.
- إجراء مشاورات جادة واسعة المدى حول مسودة الدستور وإظهار الجدية واحترام وجهات نظر المواطن من خلال إسهامهم في الوثيقة النهائية.
- احترام رغبة المواطنين في حماية مصالحهم من خلال السماح لهم بالمشاركة في إقرار أي دستور دائم، سواء من خلال استفتاء أو غيره من الوسائل.
- زيادة فرص المواطنين أو من ينوب عنهم في الاجتماع مع المسؤولين المنتخبين لإيصال مشاغلهم وأفكارهم، مثلا من خلال التنقل والظهور في وسائل الإعلام من قبل المسؤولين المنتخبين وزيادة استخدام وسائل الإعلام الإجتماعية والإرساليات القصيرة لإشراك أوسع للجماهير.
- دعم أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، ماديا وتقنيا للسماح لهم بالعودة إلى دوائرهم لفترات منتظمة لإجراء مشاورات مع المواطنين و معالجة همومهم.
- إنشاء آليات إضافية للمواطنين للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات الحكومية، وخاصة على المستوى المحلي والدولي وذلك من خلال المشاركة مع المنظمات المجتمعية أو غيرها بشأن القضايا الهامة مثل التنمية المحلية وتوزيع الموارد.
- استخدام وسائل الإعلام بشكل كبير لزيادة تواصل الحكومة مع المواطنين حول المستويات الحالية والتماس ردود فعل المواطنين.
- الإثبات من خلال الأقوال والأفعال أنه سيتم الأخذ بعين الإعتبار آراء جميع المواطنين واحترامها والنظر فيها، بغض النظر عن الجهة، والحزب السياسي، و الجنس،و العمر، أو الطبقة الاقتصادية.

التواصل بين الأحزاب السياسية والمواطنين

يرى المشاركون بوضوح أن الأحزاب السياسية لها دور هام في تونس. كما يرون التنافس السلمي بين الأحزاب على أنه حاسم للديمقراطية في البلاد و ضروري لإيجاد حلول لتحسين البلاد، بما أن الإنتخابات هي السبيل الوحيد للمواطنين ليقرروا بين الخيارات الحقيقية٠ ومع ذلك لاحظوا قدرة الأحزاب السياسية المحدودة على تحقيق هذه الآثار الإيجابية من خلال ما يعتبرونه القدرات المتفاوتة للأحزاب. بالإضافة إلى ذلك، لدى المشاركين وجهات نظر مختلفة حول الأحزاب السياسية الموجمدة حاليا في تونس، في المقام الأول بسبب فشلهم في إقناع الرأي العام أنهم يعملون في مصلحة الشعب وعدم قدرتهم على تقديم رؤية مفهومة للدولة مقبولة من قبل السكان. وهذه القضايا ستعالج إذا لعبت الأحزاب الدور الذي يرغب به المواطنين٠

في حين يرى المواطنين أن توطيد الأحزاب السياسية من خلال عمليات الدمج والتحالفات بمثابة تطور إيجابي، فإن التركيز الحالي على الهجمات السياسية السلبية يقلل ثقة المواطن في الأحزاب٠ كشفت مجموعات التركيز عن وجود اهتمام كبير وطلب متزايد على الأفكار السياسية البديلة و حتى القيادة السياسية الجديدة٠إعترف جزء من المشاركين عن أسفهم لأنهم صوتوا لحزب النهضة وغيرها من الشركاء في التحالف الحاكم في حين أن هذا لا يترجم إلى مطالب فورية لرحيل الحكومة، يشعر السكان بعدم الأمان عن خياراتهم في صناديق الاقتراع، ويشككوا بأحزاب المعارضة والإئتلاف الحاكم على حد سواء٠ هناك فرصة واضحة لأي شخصية أو قوة ديمقراطية قادرة على إشراك المواطنين و تقديم مسار تغيير واضح وقليل المخاطر يسهل تصديقه . ليستفيد الأحزاب من البيئة الحالية، يجب تبليغ رسائل مقنعة تقربإحباط المواطن من الحكومة الحالية والمسؤولين المنتخبين وتقديم حلول بديلة ذات مصداقية ٠يجب أن تبنى هذه الرسائل المتناقضة حول القضايا الهامة التي تؤثر على حياة المواطنين العاديين، مثل نوعية الحياة أو التنمية الاقتصادية للبلد.

التوصيات

- الشروع في مناقشة كيفية تعزيز دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية والإنتخابية.
- تحديد الفرص واعتماد قواعد وإجراءات جديدة لتعزيز قدرة الأحزاب على التواصل مع الجمهور خلال فترة الحملة الإنتخابية.
- تعزيز البرامج السياسية الحزبية داخل جميع الأحزاب السياسية التي تركز على طرق لفهم الرأي العام والتواصل مع الناخبين المحتملين.
- درس خيارات لإعادة النظر في نظام تمويل الحملات الإنتخابية لتمهيد الساحة للأحزاب السياسية التي تشكك في مشروعية الانتخابات و عدم مكافأة الأحزاب السياسية التي تريد فقط أن تستفيد ماليا من المساعدات الحكومية.

اتخاذ خطوات واضحة وملموسة للتصدي للفساد

حجم الفساد الحكومي الذي وصفه المشاركون، سواء الفعلي أو المتصور، يعكس عدم ثقة الجمهور في كفاءة الحكومة. يشعرالمواطنين الذين لا يستطيعون العثور على عمل في الحكومة دون توصيات بالحرمان، والتقارير والشائعات من عمليات التوظيف الفاسدة تزيد من نفاد صبر المواطنين من وتيرة الإصلاح السياسي . حتى يتم اتخاذ خطوات قوية وذات مصداقية، وملموسة، وعامة لمعالجة الفساد الحكومي، لن يصدق المواطنين أي ادعاء حكومي بأن التنمية والإصلاح تسير على قدم وساق.

التوصيات

- تمكين مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد و لمعالجة المشاكل عن طريق توفير التمويل الكافي والمتسق ومنحهم جميع الصلاحيات اللازمة للتحقيق والادعاء العام.
- زيادة الشفافية بشأن المسائل المالية وتعميم الميزانيات الوطنية والجهوية، والبلدية بحيث يمكن للمواطنين إخضاع المسؤولين للمساءلة.
- تنفيذ القوانين القائمة واعتماد أي قوانين إضافية لازمة للحد من الفساد المالي.
- التعامل بجدية مع الفساد المالي من خلال التحديد علنا للظالمين وسن العقوبات الرادعة، بما في ذلك الفصل، أو التعويض، و/ أو الملاحقة القضائية.

الإستثمار و توفير الوقت لتثقيف الناخبين

توضح ردود المشاركين في هذه الدراسة قيمة تثقيف الناخبين بالنسبة لسكان تونس: خلال الانتخابات، استوعبوا الكثير من الدروس المهمة عن الديمقراطية والنزاهة والحكم الرشيد• ولكن بينت الإنتخابات أيضا تكلفة جهود تثقيف الناخبين، كما وصف بعض المشاركين عملية تسجيل الناخبين بأنها غير عادلة بسبب أن بعض الناس لم يبلّغوا عن العملية• ممكن أن تقدم الإنتخابات المقبلة والإستفتاء الدستوري المزيد من الفرص للسكان إلى إساءة تفسير أو إساءة فهم هذه العملية بالإضافة إلى المعلومات الخاطئة عن طريق نشر الشائعات بسرعة مع احتمال تشنج العواطف يوم الاقتراع، فإن التوعية غير الكافية للناخبين ستكون لها عواقب وخيمة.

التوصيات

- ضمان الوقت الكافي في الجدول الزمني للإنتخابات لتوعية واسعة النطاق للناخبين قبل تسجيلهم والاقتراع لزيادة شرعية ومصداقية التصويت في نظر الجمهور.
- لمنع سوء الفهم المحتمل العنيف، يجب التركيز على تثقيف الجمهور حول القواعد والأنظمة وخاصة أهلية الناخبين و مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسيية لتوضيح من سيصوت وكيفية تصرف الأحزاب.
- التعريف بقواعد العد والفرز لزيادة الثقة في مصداقية وشرعية هذه العملية.

الملحق أ:

مواقع مجموعات التركيز وديموغرافيا المشاركين

- 121 مشاركا من تونس الكبرى، سيدي بوزيد، قابس والمنستير
- أُجريَ العمل الميداني من30 أكتوبر إلى07 نوفمبر
- تنوع المهن والأعمار والأحياء داخل كل مجموعة
- تسعة إلى اثني عشر مشاركاً في كل مجموعة

الجنس	العدد
أنثى	58
ذكر	63
السن	العدد
34-25	42
35+	79
المهنة	العدد
العاملون	86
العاطلون	11
ربات البيوت	13
الطلبة	10